

أفكار عملية حول عودة اللاجئين الفلسطينيين

بقلم: نورما موسى، وايتان بروشطاين*

مقدمة

إسرائيليون^(١) يعيشون هنا، كان حق العودة للاجئين الفلسطينيين دائما بالنسبة لنا^(٢) احد أكبر المحرمات

جانب من فعاليات مسيرة العودة السنوية للقرى المهجرة، قرية مسكة ٢٠١٠ (المصدر: عهثرب)

الحق في العودة هو حق كل من طرد في عام ٤٨ وهو حق خلفه / نسله أيضا: إنه حق شخصي / فردي^(٣) وجماعي في نفس الوقت. حق العودة يعني إمكانية كل لاجئ، لاجئة أو لأدهم وأحفادهم في الاختيار بين بدائل مختلفة: العودة بشكل فعلي إلى مكان سكنهم الأصلي (أو بالقرب منه، إذا لم يكن موجودا الآن)، الحصول على تعويضات، أو السكن

٤

تعليق مايك كيغان: من ناحية تاريخية كانت منظمة التحرير الفلسطينية تطمح للعودة بشكل جماعي، ولكن حق العودة كما هو في القانون الدولي يفهم على أنه اختيار فردي.

مجددا مكان السكن الحالي أو في مكان آخر. وفقا لهذا فإن تطبيق حق العودة، لا يعني بالضرورة العودة^(٤) بشكل فعلي كما يعتقد الكثيرون خطأ. كثيرا ما يطرح السؤال: إلى متى سيتم اعتبار أحفاد اللاجئين الفلسطينيين لاجئين أيضا؟ كم جيلا من اللاجئين سيولد بعد؟ يبدو لنا أن الجواب على هذا السؤال هو: حتى تعطى إمكانية للاجئين وأحفادهم في اختيار العودة، أي حتى تتم ممارسة الحق. إن الاختيار الحر حول مكان السكن ومع من - من خلال الحصول على مواطنة كاملة ومتساوية - يمكنه فك القيد والتحرر من اللقب المضني "لاجئ".

٥

تعليق مايك كيغان: ربما من المفضل أن يكتب، «ممارسة حق، وعليه فإن هذا لا يعني أن كافة اللاجئين سيختارون العودة بشكل فعلي في نهاية المطاف».

حق العودة مثبت في القانون الدولي ومدعوم من بقرار الأمم المتحدة ١٩٤، والذي يتم تجديده إقراره في كل عام من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. لهذا، وبما أنه من ناحيتنا لا جدال حول الحق، اخترنا أن نتحدث عن العودة ذاتها. ^(٥) وحيث أن هذا الحق، مثل سائر الحقوق، يطبق عن طريق المفاوضات: على سبيل المثال جميعنا نتمتع بحق الحرية، ولكن حرياتنا الفردية تقيدنا حرية الآخرين أو المصالح المختلفة، فإنه يبدو لنا التفكير بعودة اللاجئين الفعلية أمر في غاية الأهمية. كما أننا نعرف من تجربتنا الشخصية، بأن التفكير المحسوس بالعودة - حيث يكون لكل لاجئ وجه واسم، ويكون لهم قرى ومدن تعرف بأسماءها ومواقعها وتاريخها - يطردهم الخوف من عودة اللاجئين، حيث أنه يحول هذه الصيرورة إلى أمر يمكننا تصوره، وفي نفس الوقت يمكننا من البدء بمواجهة الأسئلة المحددة التي يتوجب علينا الإجابة عليها عندما يتقرر ممارسة العودة.

٦

تعليق أنغريد جرادات: أنا موافقة مع الطرح أنه يجب التركيز على العودة وليس على الحق؛ خاصة لأن التركيز على الحق لا يساعد الناس على جسر الهوة بين الحق، الذي يبدو مثل الحلم وبين الواقع، المختلف تماما. التركيز على التفكير الواقعي العملي بالنسبة للعودة ضروري كأداة لتقوية أنفسنا، لنرى بأن العودة أمر ممكن، لتطور نوعا من الثقة بالنفس. عندما يتق الناس بأنفسهم، يقومون بأشياء إبداعية. كيفما كان، أنا أعارض ما قلتمناه، بأن التركيز على الحق يقودنا إلى وضع يكون فيه عدل يواجه عدلا آخر. لا يوجد أي شيء مشترك بين الصهيونية وبين العدل. في نهاية المطاف، حكم القانون يمكننا من أن نفهم ما هو قانوني (وعادل) وما هو ليس كذلك. صحيح، يمكن تفسير القانون الدولي بعدة سبل، لكن لحرية التفسير هذه حدود.

إن النقاش حول "حق العودة" كما نعرفه يتطرق في معظم الحالات إلى الكلمتين على أنهما مصطلح واحد مطبق الإحكام: بينما نحاول نحن تفكيك الكلمتين ونقترح التحدث ليس عن الحق إنما عن العودة. اخترنا التحدث عن العودة وليس عن "الحق"؛ لأن النقاش عن "الحق" يأخذ في معظم الأحيان منحى الجدال حول العدل والإنصاف. من يدعمون

* نورما موسى، كاتبة إسرائيلية وعضو مؤسس في جمعية ذاكرات.

* وايتان بروشطاين: احد مؤسسي جمعية ذاكرات، والمدير التنفيذي للجمعية.

١

تعليق منار زعبي: تحدثتم وكتبتم تقولون: «إسرائيليون». إن اختيار الانتماء الهوية هنا من قبل كاتبتي المقال، ذكرني بحديث دار بيني وبين امرأة التقيتها في فيينا، وهي نمساوية، وقد عرفت المرأة بنفسها على أنها يهودية تعارض أن تكون إسرائيل كدولة الممثل الوحيد والحصري لكل يهود العالم. ألا يشكل اختيار الهوية من خلال استخدام التعبير «إسرائيليون» تجسيدا و/أو تعزيزا للواقع الإسرائيلي المبني على مسح وإخفاء ثقافة وتاريخ شعب آخر بأكمله؟ (لن أخوض هنا بنفس التجربة في داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه من مسح لثقافات مختلفة). لماذا لم تستعملوا جملة "نحن كيهود ولدنا هنا"؟ الحل المقترح هنا هو حل عملي ويسمح بوجود دولة ذات رؤيا واسعة وذات حدود أكبر مما هي اليوم- من الناحية الجغرافية ومن الناحية الجوهريّة أيضا.

٢

تعليق نومي فوردي: بالنسبة لنا، «نحن»، «كلنا» - الضمير الحاضر بصيغة الجمع يظهر كثيرا وبأشكال متعددة في النص، ربما أكثر مما ينبغي في نص يحاول أن يناقض الوحدة الجماعية، في حالات عديدة في النص ليس واضحا من هم مجموعة «نحن»، تماما كما هو الحال هنا في هذه الفقرة على سبيل المثال. من كان يعتبر موضوع العودة من المحرمات «التابوهات»؟ وايتان ونورما؟ أو مجموعة أكبر؟ ومن يشمل؟ ومن لا يشمل؟ من هو القسم الموجود خارج مجموعة «نحن» الخاصة بكم؟

«التابوهات»). فقد حمل حق العودة في داخله التهديد الديموغرافي (النمو السكاني)، ومقولة: «إما نحن وإما هم» والخوف^(٦) الحقيقية من العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص، المصحوبة بمقولة: «سيرمون بنا في البحر» وما شابه.

٣

تعليق كريمة نابلسي: إن محاولة تأنيس السود كانت المهمة الأصعب بالنسبة للسكان البيض في جنوب أفريقيا، لم تكتمل هذه المهمة. الخوف من السكان الأصليين هو شعور عميق ودفين بين كل مجموعة مستوطنين. لذلك حرصت حركة مناهضة حكم الأبريتهايد في جنوب أفريقيا على معالجة هذا الخوف. مثل اليهود الإسرائيليين الذين يخافون من المواطنين العرب، نظر البيض في جنوب أفريقيا إلى تقوية مكانة السود في الدولة كأمر مرعب. كما هو حال الإسرائيليين، كان هذا السيناريو يعني نهاية العالم بالنسبة لبيض جنوب أفريقيا وما سهل ذلك كان نزع الصورة البشرية للأخروزرع الجهل حول هويته.

إنهاء حكم التفرقة العنصرية أصبح ممكنا فقط من خلال تشجيع البيض في جنوب أفريقيا على تخيل ديمقراطية ليست عنصرية. كيف ستكون مثل هذه الديمقراطية وكيف سيشرعون في دولة كهذه؟ هناك أهمية عظمى لمثل هذه المبادرة في نضالنا من أجل الديمقراطية والحرية، وبالأخص بكل ما يتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم والحصول على تعويضات عما أصابهم. ضمن هذا الإطار يجب أيضا أن نفهم أهمية مبادرة مجموعة «ذاكرات» لفهم، وتخيل وتأييس معنى عودة اللاجئين الفلسطينيين. يبدأ النقاش حول الخطوات التي يجب اتخاذها قبل العودة من خلال الخوف الإسرائيلي من العنف المتوقع. ولكن يغيب عن النقاش ضرورة كشف أمر غير معقول في الفكرة وهو أنه يمكن للاجئين الفلسطينيين أن يشكلوا تهديدا على دولة قوية مثل دولة إسرائيل. هنا أيضا ترتبط الحاجة في التعلم، وكذلك الحاجة للتربية. لا يكفي بالنسبة للإسرائيليين أن يتعلموا عن النكبة وعن تاريخ الشعب الفلسطيني. من المهم بنفس المقدار أن يتعلموا عن وضع اللاجئين الفلسطينيين الآن، في الحاضر، والربط بين وضعهم وبين ماضيهم، إذ أن التحدي الحقيقي هو تأنيس اللاجئين الفلسطينيين اليوم، وكسر الآراء المسبقة العنيفة وحوار العنصرية التي تحمي اليهود الإسرائيليين من أي نوع من التعاطف معهم.

بالنسبة لاقتراح استعمال استطلاعات الرأي من أجل اتخاذ خطوات عمل، أود أن أشدد وأكرر وأشدد على درجة الحرص التي يجب اتباعها عندما نستعمل مثل هذه الأدوات. من خلال كتاباتي وأبحاثي بحثت وخضت وشرحت عن طريقة البحث العلمي المشترك وكيف تسمح لنا بإلقاء نظرة فاحصة أكثر احتراما، أكثر ديمقراطية وخصوصية. إن استطلاعات الرأي تختم النقاش بالضبط في المكان الذي يجب أن يبدأ فيه، تفككه إلى جزئيات بدلا من تجميعه. تضعفه في المكان الذي ينبغي تقويته، وتدفع نحو الجواشي بكل ما هو غالي بالنسبة للبشر. من الضروري إشراك أكثر ما يمكن من الناس في مسار يحدد مصيرهم، هذا من العدل، وفيه أيضا منح حرية وحق التمثيل. الدفع بالناس نحو العمل والفعل هو حجر أساس لكل عملية تغيير ديمقراطي حقيقي وتقدمي، ويمكن الحصول على ذلك من خلال مشاركة المواطنين بشكل واسع ومنفتح. فقط من خلال الدمج والمشاركة الحقيقية يمكن اتخاذ القرارات في أمور مثل الشكل الذي ينبغي للاجئين أن يعودوا فيه. بنفس الطريقة، من الصعب التقرير مسبقا في قضية من يعود أولا، هذه مسألة على اللاجئين أنفسهم أن يقرروا فيها. مثل هذا النوع من التفكيك، التدريج، والفصل بالنسبة لمكانة الناس بشكل مدخلا لنزاعات إضافية بدلا من فتح نقاش منصف حول المسألة.

وعلى نفس المبدأ، البحث في «شكل الدولة» في نهاية النص يجب أن يبقى مفتوحا. هناك بالطبع إمكانيات لم تتبين بعد ولم يتم التفكير بها بعد من خلال نظم جماعية. يجب اقتراح أسس ومبادئ من أجل تشجيع الجمهور العريض على المشاركة في مثل هذه المسيرة، يجب أن يتقرر شكل الدولة من قبل السكان الحاليين واللاجئين العائدين بشكل مشترك، من خلال مجهود جماعي. ومن خلال الدفع قدما برؤيا سياسية معينة، يجب أن نشدد في هذه المرحلة على اقتراح وتطوير البدائل للنظام المسيطر والقاهر الموجود اليوم، يمكن أن نقيم جمال العودة والتحرير فقط عند فتح آفاق جديدة وإمكانيات جديدة يمكن أن نطمح إليها جميعا.

من أجل تسهيل الكتابة قمنا بتوزيع النص إلى مراحل على محور زمني: قبل العودة، العودة ذاتها، وبعد العودة. حاولنا أن نصيغ في كل مرحلة الوضع كما نتخيله نحن، وأن نصف الشروط المطلوبة لتحقيقه. جدير بالذكر بأنه إذا تم نسب بند معين إلى مرحلة معينة، فليس بالضرورة أن يبدأ أو ينتهي هذا البند بنفس المرحلة - إنما هو ضروري ومطلوب لتحقيقها. خلال الكتابة كانت هناك لحظات حاولنا فيها أن نفكر من منظور الوضع الآني وأن نتخيل الخطوات التالية، وفي لحظات أخرى تخيلنا الوضع بعد العودة، ومن ذلك المنظور حاولنا أن نعود بتفكيرنا إلى "الوراء". ويمكن وفقاً لذلك قراءة النص كما يبدو هنا، من البداية حتى النهاية - لكن أيضاً بالاتجاه المعاكس، من النهاية وحتى البداية.^(٨)

٨

تعليق يوني أشبار: نظرتي إلى فكرة العودة تختلف قليلاً عما يُستشَف من وثيقتكما، بالنسبة للعلاقة السببية بين مشروع العودة وبين مشروع إقامة دولة ديمقراطية متعددة الثقافات بين نهر الأردن والبحر. عودة اللاجئين بالنسبة لكم تشكل هدفاً بحد ذاته، وتحقيق هذا الهدف سيجعل من الممكن ومن العملي وسيحتم نهاية الصهيونية وإعادة تعريف الطابع الدستوري والمؤسسي للدولة من جديد. برأيي، تغيير طبيعة الحكم يجب أن يسبق تطبيق العودة فعلياً أو بصياغة أخرى، لا يمكن للعودة أن تتحقق إلا نتيجة لإقامة دولة لا-صهيونية، وليس العكس. سأذكر بعض الأسباب لذلك: (أ) على حد علمي، العودة الفلسطينية هي الوحيدة في التاريخ (باستثناء عودة صهيون) التي سيؤدي تحقيقها إلى قلب الميزان الديموغرافي بين مجموعات موجودة في صراع عنيف، ولذلك لن تتنازل المجموعة المسيطرة حالياً عن مكانتها إلا إذا عرف أعضاؤها مسبقاً ما هي الحماية الدستورية والمؤسسية التي سيعتمدون عليها بعد فقدان امتيازات الأغلبية. ليس واضحاً ماذا ستكون مكانة «دستور الحد الأدنى» الذي تحدثتم عنه، ومن سيشارك في وضعه.

(ب) عندما يفتح المجال للاجئين الفلسطينيين باختيار العودة، فمن الإنصاف أن يعرفوا في تلك اللحظة إلى أي دولة هم متوجهون.

(ت) كما ذكرتم، في الفترة التي تلي عودتهم مباشرة ستكون مجموعة اللاجئين بمثابة مجموعة مهاجرين، غريبة إلى حد معين عن المكان والمجتمع الذي تنضم إليه. يصعب علي أن أقيم مدى استعدادهم للمضي في تنازلات دستورية بعد تطبيق حقهم بالعودة. يمكن أن تخيل بكل سهولة كيف يشكل حق العودة حافزاً لإجراء التنازلات المطلوبة في مرحلة مناقشة الدستور الجديد.

لا يمكن توقع كيفية إجراء الانتقال من الوضع الموجود إلى الوضع الجديد، لكنني أقدر أن هناك فرصة أكبر لمسيرة تدريجية تشمل، مثلاً، إصلاحاً دستورياً - مدنياً في داخل إسرائيل؛ بعد ذلك يقترح على سكان المناطق الانضمام كمواطنين متساوين، وفي النهاية تقوم الدولة الموحدة، سوية مع باقي الدول في المنطقة والمؤسسات الدولية، بوضع برنامج متفق عليه لعودة اللاجئين.

المرحلة الأولى: قبل العودة

توقف العنف

أحد الأسئلة التي غالباً ما تطرح عندما يدور النقاش حول العودة، بالأخص بين اليهود، هو سؤال العنف:^(٩) كيف

٩

تعليق سامي شالوم: العنف كما تنظرون إليه وكما لا تفهمه حنة اردنات بتاتا (كامرأة بيضاء) هو مجرد وجود اليهود الأوروبيين على أرض فلسطين. يعني- الغزو بصفته جوهر الوجود الصهيوني الأوروبي في فلسطين، العنف الطابع حتماً. لم يكن ولن يكون هناك وجود صهيوني أوروبي في فلسطين بدون قوة وعنف. إيقاف القوة والعنف يعني تفكيك الاستيطان الأوروبي. لذلك، ومع كل الاحترام - المشروع المركزي هو تفكيك الاستيطان في فلسطين، ويمكن أن يكون ثمن ذلك مغادرة معظم المستوطنين الأوروبيين إما عن طيب خاطر وإما بدافع الخوف. كما في حالات أخرى في التاريخ.

يمكن التعامل مع العنف الذي سيندلع تجاهنا عندما يعود الفلسطينيون؟ هذا السؤال، ينبغي أن نأخذ على محمل الجد، ففيه تكمن فرضيات تستحق التبيان:

١. الآن لا يوجد عنف.
٢. إذا عاد الفلسطينيون، سيفعلون بنا ما فعلناه بهم.^(١٠)
٣. الطريق الوحيد للحفاظ على أنفسنا هي فقط من خلال ممارسة العنف.

١٠

تعليق هيلل كوهين: توجد هنا بعض الديماغوغية؛ القصد بأنهم إذا عادوا- سيفعلون بنا على الأقل ما وعدوا أن يفعلوه قبل ال-٤٨، لكن ليس هذا فحسب، بحسب الرواية الصهيونية.

يحتاج العنف، كما تقول حنة اردنات، إلى أدوات - وعندما تتوفر الأدوات فإنها تبدأ بالعمل. مستوى العنف اليوم مرتفع جداً، وهو موجه بالأخص تجاه الفلسطينيين. لقد تحول العنف ليصبح اللغة الرسمية هنا، ومن أجل إحداث التغيير بشكل ملموس يجب أن نبدأ بالبحث عن لغة أخرى. من الواضح أن أي نقاش يحاول الدفع قدماً بمسألة المصالحة بين الشعبين لا يمكن أن يتجاهل العنف الشديد الذي أنتجه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.^(١١) الخطوة

١١

تعليق نداء، مئي: إن السياق السياسي الذي تكتبان من خلاله غير موجود هنا، أي نوع من اتفاق السلام يمكن أن يكون مع الفلسطينيين في غزة والضفة؟ المرحلة الأكثر أهمية قبل أي عودة هي إنهاء الاحتلال، تفكيك الجدار والخ. يمكن الحصول على هذه الأشياء خلال نضال مدني مشترك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومن المهم ذكر هذا الشيء كشرط أساسي للعودة حسب رأيي.

"حق العودة" يقيمون حجته على أساس تحقيق العدل للاجئين وإزالة اللا عدالة الناشئة عما اقترفته الصهيونية، بينما من يعارض "حق العودة" يقيمون حجته باعتبار أن العدالة تتحقق بإسناد مع الصهاينة وليس الفلسطينيين. هنا تنتهي حدود الجدل - عدل مقابل عدل آخر. نحاول نحن اختيار سبيل مغاير، يمكن أن نراه عملية مسبقة أو متأخرة للنقاش حول الحق، ومقدمة للتفكير حول ماهية هذه العودة التي نادراً ما يتم الحديث عنها. برأينا، إذا أجدنا فهم ما يدور عنه الحديث هنا ربما لن تكون هناك حاجة لنزاعات الحق الصارخة، أو يمكن على الأقل تعريف مجالات النقاش بشكل أدق. إذا فهمنا على سبيل المثال أننا لسنا في معادلة "إما نحن وإما هم"، ربما أمكن التفكير في إمكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين دون طرح تهديد كبير على السكان اليهود الذي يعيشون في البلاد.

بدأنا قبل بضعة سنوات تشغيل مجموعة في إطار جمعية "ذاكرات" كان هدفها دراسة العودة من وجهة نظر عملية، وخططنا، مع الانتهاء من عمل المجموعة، أن نكتب ورقة ترسم خطة عامة، أو عدد من الخطط الممكنة للعودة. وقد شارك في نفس المجموعة أناس من أجيال وخلفيات مختلفة: ناشطون اجتماعيون وصحفيون وأكاديميون وتربويون. في العام الأول تعلمنا بكل معنى الكلمة: التقينا بمختصين عرضوا علينا قضايا من القانون الدولي، أسئلة عن الأرض، الماء والملكات، ووصفوا حالات عودة مختلفة في أماكن أخرى من العالم. عملت مجموعة "ذاكرات"

٧

تعليق هيلل كوهين: السؤالان المركزيان هما: لماذا يجب على اليهود التنازل عن دولة قومية لهم (لهذا جواب جيد نسبياً - والذي يشرح على الأقل المنطق في فكرتكم؛ لأنها بنيت على أرض يعيش فيها شعب آخر)، والثاني، والذي لم تتطرقوا إليه، ما مصدر الفرضية بأن الفلسطينيين سيقبلون حقنا في العيش هنا. ليرعى الذئب مع الحمل، بالأخص على ضوء تصريحات جهات إسلامية لكن ليس هي فحسب؟ من الواضح أنه كي تتحقق مثل هذه الخطوة هناك حاجة لتغيير عميق في الوعي لدى الجانب الفلسطيني (والمثبت ليس في حاجتنا الإنسانية في العيش فحسب، بل في القانون الدولي - أي الشرط في القرار ١٩٤ بحسبه على اللاجئين العائدين العيش بسلام مع جيرانهم اليهود). إن تجنب التطرق لهذه النقطة، التي تشكل عائقاً أمام العودة لا يقل عن سياسة حكومات إسرائيل، يضعف المقال برمته. زيادة على هذا، أولئك من بيننا المستعدون للعيش بمساواة كاملة مع الفلسطينيين، وأولئك الذين شعورهم القومي ضعيف نسبياً أيضاً (ولذلك يحتمل أن يوافقوا على عودة اللاجئين) - وأنا أسمح لنفسي أن أفترض أنه أنتما أيضاً، الكاتبان - لا يمكنكما التنازل عن هذا الشرط. التفاوض عنه يثير المخاوف بأنكم تفضلون التركيز على الإخفاقات «الصهيونية» فحسب، وليس على تلك العربية. أنا نفسي أعتقد أن تجاهل هؤلاء أو أولئك - هو من باب الخطأ.

هناك نقاط إضافية أيضاً: عودة اللاجئين ستؤدي إلى أن تفقد البلاد كل الأماكن المفتوحة فيها. ليس هذا ادعاءً مناقضاً - إنما نقطة يجب التطرق إليها. وحيث أن الفلسطينيين من مواطني إسرائيل هم من سيتضرر جراء ذلك ربما أكثر من الجميع - فإنه لا يجب التفاوض عن هذا أيضاً، لكن هذه ملاحظات ثانوية - على أي حال، وإلى الأمام.

بموازاة مجموعة أخرى في مركز بديل، وهي جمعية فلسطينية تتخذ من بيت لحم مركزاً لها وتعمل من أجل حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وبين الحين والآخر أجرينا لقاءات متبادلة ومشاركة.^(١٢)

في المرحلة الأولى من عمل المجموعة في "ذاكرات"، مرحلة التعلم، كانت المشاركة فعالة نسبياً. لكن عندما بدأت المرحلة الثانية، والتي كان يفترض أن نبدأ فيها بالتفكير الذاتي والكتابة، بدأ نشاط المجموعة بالتراجع. يمكن تفسير الأمر بأمور تتعلق بمسيرة التفاعل في المجموعة أو الدوافع الشخصية لانخفاض مستوى حماس المجموعة، لكن يمكن أن نرى أيضاً بتراجع الحماس هذا دليلاً على شج مقدرتنا على تخيل واقع آخر - واقع يمكن للعودة أن تتحقق فيه. أو أن الفرق بين الواقع المتخيل والواقع القائم كبير لدرجة أن مجرد التفكير بالأمر يثير السخرية. ربما أيضاً تنقصنا اللغة التي يمكن من خلالها التفكير بواقع آخر. ضمن هذا السياق، تشكل هذه الورقة استمراراً لعمل تلك المجموعة، ومحاولة أولى من ناحيتنا لمجابهة التحدي وكتابة ما سيبدو أحياناً كتفاهات، وأحياناً كمعايير، وأحياناً أخرى كإسئلة لا نملك أجوبة عليها بالنسبة لإمكانات عودة اللاجئين الفلسطينيين.

نتقدم بالشكر لكافة المشاركين والمشاركات في المجموعة وإلى أعضاء "ذاكرات" حيث بمساعدتهم/نا بدأنا التفكير بصوت مرتفع.



إحياء الذكرى ال-٦٠ للنكبة، رام الله ٢٠٠٨ (تصوير: بديل)

من التحدي الذي يقوض الأسس التي تربينا^(١٧) عليها، ويحتوي في داخله أيضا على عنصر المفاجأة: من يدري ماذا سنكتشف إن بدأنا بالحفر؟^(١٨)

١٨

تعليق انغريد جرادات: كنت أود أن أضيف بأنه في مرحلة ما قبل العودة هناك إمكانية لدعوة مختصين للمساعدة على تطوير برنامج العودة، مثلا لجنة الأمم المتحدة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ حيث يمكن أن تكون جهة ممولة لمثل هذا البحث والاستكشاف.

١٧

تعليق تومر غوردي: هنا على سبيل المثال، «نحن» مرة أخرى مشابهة. كما سألت في الملاحظة الأولى حول النص: ما هي الأسس التي تربينا عليها جميعا؟ ومن هم «نحن» هنا؟ هل تصفون أسسا، أو تصفون الأسس؟ من المفارقة بأن النص يفكك الصهيونية في مكان، وفي مكان آخر يستمر في مشروع بناء الـ «نحن» المثيرة للجدل

١٣

تعليق مايك كيغان: هذه كانت دائما مشكلة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بهذه الطريقة نعطي إمكانية لمجموعة صغيرة لكن متطرفة بأن تدمر عملية السلام برمته. يبدو أن كلا الطرفين، بطريقة أو بأخرى تبني شعار «العنف هو اللغة الوحيدة التي يفهمونها»، ربما جزء من عملية المصالحة يجب أن تشمل التزام شامل وعام بالحفاظ على أمن الجميع (ليس اليهود فقط هم عرضة للعنف هنا) والتصميم على عزل أي مجموعة تستمر بدعم العنف تجاه الطرف الآخر.

١٢

تعليق انغريد جرادات: «وقف إطلاق النار/إنهاء العنف» كمرحلة ضرورية في وضع ما قبل العودة، يبدو للوهلة الأولى وكأنه مقتبس من قائمة مطالب اللجنة الرباعية وكوندوليزا رايس. ما نحتاجه في مرحلة قبل العودة هو إضعاف الحكم الصهيوني من خلال عزله، ويتحقق هذا العزل من خلال نضال ومقاومة الفلسطينيين واليهود لسياسة التفرقة والتمييز التي يتبعها الحكم الإسرائيلي. وهذا يكون من خلال حظر دولي، سحب الاستثمارات، العقوبات، ومحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب وانتهاك حقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني في محاكمات دولية.

١٤

تعليق هيلل كوهين: هل هم مستعدون للقيام بذلك؟ وكيف نتعامل مع كل من يعلن بأنه مستمر بالقتال من أجل تدمير أي وجود يهودي في البلاد المقدسة؟

١٩

تعليق سامي شالوم شطريت: إحدى أكبر الخرافات هي خرافة الجهل الإسرائيلي في الشأن الفلسطيني. لقد درست الصهيونية الفلسطينيين جيدا وجميعنا نعرف جيدا ما هي النكبة، كل ولد يهودي يعرف بحسه أنه يسكن أرضا مغتصبة، لكنه يعرف أيضا أن هذا مناخ وجوده؛ أي بدون هذا السلب لا مكان له على أرض فلسطين، ولماذا ينبغي على الفلسطيني أن يتعلم عن المحرقة كما يتعلم اليهودي عن النكبة؟ هذه وقاحة من قبل من يطلق النار ويبيكي، حيث لا يطلقون النار ويبيكون فحسب، إنما يطلبون من الضحية أن تبكي قليلا من أجلهم أيضا، وإن كان الحديث عن التعلم - ربما حان الوقت لتتعلموا عن المحرقة الروحانية أيضا التي أصابت اليهود الذين قدموا من الدول العربية التي ارتكبتها بحقهم الصهاينة الأشكناز. تكتبون هنا كحقيقة واقعة «طرد اليهود من الدول العربية»، ولا تعرفون عما تحدثون. هذا أحد الدلائل على أن الاستعمار هو نظرة شاملة، ويشمل «اليسار» أيضا، لا فرق بين تعامل الصهيونية الثقافي تجاه العرب، وبين معاملتها لليهود القادمين من دول عربية، حتى أنكم لا تجهدون أنفسكم لتفهموا هذا أصلا، إن كنا نتحدث عن التعلم أصلا.

التعلم^(١٥)

إحدى الخطوات الأولى التي يجب القيام بها هي البدء بالتعلم: التعلم عن النكبة الفلسطينية، عن القرى التي دمرت، المدن التي هجرت من ساكنيها، عن الحضارة الفلسطينية التي ازدهرت هنا قبل النكبة، وبالطبع التعرف على الحضارة الفلسطينية التي تطورت هنا منذ ذلك الوقت. من أجل التعلم عن كل هذا فإننا لسنا بحاجة للكثير، لا يتطلب منا الأمر

١٥

تعليق تومر غوردي: عدا عن الملاحظات التي سجلتها، أود أن أدون هنا ملاحظة أكثر شمولية. عندما قرأت النص الذي كتبته فكرت بحركة التنوير الفلسفية، وكلم النص الذي كتبته يعتمد على التنوير، ومن ناحية أخرى يتغاضى عن نقد التنوير على مدار السنوات. كأنهما لم يجلسا منذ ستين عاما، أدورنو وهوركهايمر، في الولايات المتحدة الأمريكية التي نزحوا إليها من ألمانيا النازية، ويسجلا مخاطر التنوير والعلاقة بينه وبين ما جعل وجود مخيمات التركيز والغوغ (سلطة مخيمات العمل الروسية) ممكنا؛ والتنوير المرتبط بالعصرنة (بالجدائنة)، والنقد الذي نالته، وأنا على علم بأنكما قرأتماه، يبدو أنكما حذفتما من هذا النص؛ والصهيونية كمشروع للعصرنة، والتي يبدو أنكما فهمتما نقدها كنفذ خاص بهذه الحركة فقط، وليس كنفذ عام للكوارث التي من الممكن أن يتسبب بها من يؤمنون باستقلالية التخطيط العقلاني.

بعد أن قرأت النص فكرت بأن أنني هذا العدد من مجلة «سيدق» ليس بالنص الخاص بكم، إنما أن أنشر مجددا (بعد أن نشره بعشر سنوات) مقال عزمي بشارة «إذن ما هو التنوير؟». توجهت إلى دار النشر «هكيبوتس همنوحاد» طالبا الإذن لنشر المقال، لكنهم اشترطوا ذلك بموافقة عزمي بشارة، والتي لم أنجح بالحصول عليها. لذا لن أنشر مقالة بشارة بأكملها، إنما سأكتفي باقتباس صغير منها:

«لقد ألقى نقد القرن العشرين الضوء، خصوصا على حدود التنوير الأوروبي في القرن الثامن عشر وعلى محدودياته. لقد وقف هذا النقد عند الأسس القمعية الكامنة في مبدأ التنوير، أو في أوجه مختلفة له. مثلاً، نحن على وعي بحقيقة أن مبدأ استقلالية الفرد كان يرتكز على اعتبار الإنسان وفقاً لمعايير الرجل الأوروبي، مع استبعاد كل من لا يفي بهذه المعايير. من هذه الناحية حفظ التنوير مفهوم الإنسان الذي تطور في أوروبا منذ القرن السادس عشر، مع بداية العصر الكولونيالي، والذي أخضع مصطلح «الإنسانية» لمصطلح الأوروبية المسيحية. في السياق ذاته، تم اختبار العلاقة أيضاً بين التنوير وبين العنصرية العصرية. تعلمنا أيضاً أن النزعة لإملاء نوع معين من العقلانية، الذي يؤدي إلى تحويل الطبيعة وبالتالي المجتمع والإنسان وحرية أيضاً إلى غرض، والفكر إلى مجرد أداة، والذي عرفه ماكس هوركهايمر بـ «الفكر الآلي»، قادت إلى نتائج مشؤومة.

إن الوعي لهذا النقد هو شرط للمشاركة الأنية في هذا المشروع العصري، لكنه لا يقودنا بالضرورة إلى إلغاء قيمة الفرضيات الأساسية للتنوير العصري، بل إلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار من خلال النقد المعاصر».

تغييرا ثوريا^(١٦) أو استثمار موارد ضخمة. يمكن أن نفتح الكتب، أن نخرج في جولات أو أن نصغي لشهادات أناس؛ ولكن بالأخص يجب أن نرغب بمواجهة مسألة التعلم وما سينبع منها. يبدو أن ليس من باب الصدفة أن معظم اليهود الإسرائيليين الذين تربوا وعاشوا هنا لا يعرفون إلا النزر القليل عن الحضارة الفلسطينية وعن النكبة. في التعلم نوع

١٦

تعليق تومر غوردي: في هذه المقولة الكثير من العمى الطبعي. وقت للتعلم، وقت الفراغ هذا، هو أمر يتمتع به قلة فقط. أنا لا أوافق على أننا لسنا بحاجة لتغيير جذري، تحويل المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع يتمتع فيه الجميع بالقدرة على التعلم، التثقف، التفكير في أمور باستثناء هم كسب القوت اليومي.

فانه من المهم أن يتعلم الفلسطينيون أيضا عن جوانب غير مهيمنة^(٢٠) في التاريخ والدين اليهودي، وكذلك بالنسبة للثقافة الإسرائيلية التي تطورت هنا في السنوات الأخيرة. التعلم عن كارثة المحرقة من خلال النص اليهودي مثلا (ليس الصهيوني، كما يتم هنا في كثير من الأحيان)، عن طرد اليهود من الدول العربية، أو عن معاناة يهود إثيوبيا في طريقهم إلى البلاد، يعطي إمكانية لليهود لرسم تاريخ آخر لأنفسهم، ويعطي الفلسطينيين إمكانية فهم النص الاجتماعي والتاريخي الذي يعيش في داخله اليهود. مثل هذا التعلم المشترك من كل طرف عن تاريخ وحضارة الطرف الآخر يبدو إلزاميا من أجل بناء علاقات احترام متبادل، ويمكن، كما قلنا، أن يبدأ الآن. مثل هذا التعلم لن ينتهي مع بداية مرحلة العودة إنما سيداد عمقا. من خلال التعلم، يمكن إيجاد العلاقات بين الثقافات وربما يمكننا هذا من صياغتها من جديد.

٢٠

تعليق تومر غوردي: الأطراف غير المسيطرة هذه غائبة من مقولتكم السابقة. أنا لا أتحدث هنا عن نقد متشدد من ناحيتي فحسب، فبالنسبة للأطراف غير المسيطرة، التي تقع خارج الـ «نحن»، فإن لهم علاقات أخرى مع القوة المسيطرة تختلف عن العلاقات بين أفراد القوة المسيطرة الذين انقلبوا الآن ويريدون التنازل عن الحقوق الزائدة التي يتمتعون بها. أنتم تحاولون تعريف الفلسطينيين على الأطراف غير المسيطرة في المجتمع الإسرائيلي، بينما «نحن» الخاص بكم هو من المجموعة المسيطرة.



مؤتمر «سيكوي» السنوي لمراقبة تنفيذ توصيات لجنة أور حول مكانة العرب في الداخل، مدينة رهط، النقب، أيلول ٢٠٠٥ (المصدر: العربية للصحافة).

سيساعدنا^(٢٢) المسح أيضا على فهم الوضع الميداني بشكل مسؤول، وأيضا، وبنفس المقدار من الأهمية، سيساعدنا على التدرب على رؤية البلاد بشكل مختلف - نظرة لا تترتب وفقا لقسيمة ملكية أو سياج، إنما نظرة إلى كافة الأراضي

٢٢

تعليق تومر غوردي: تكرار الضمير «نا... نا»، يلزم التأكيد هنا انه ليس هناك نظرة موحدة و/او واحدة للبلاد.

الموجودة بين البحر والنهر كمكان يسكن فيه اناس لهم مصلحة مشتركة،^(٢٣) يرغبون بالعيش معا حياة جيدة كريمة لهم الحق في ممارستها.^(٢٤)

٢٣

تعليق هيلل كوهين: هذه هي الفرضية التي تحتاج إلى إثبات، والتي لا يمكن أن تكون فرضية عمل مقبولة على كل الإسرائيليين، لأسباب مفهومة. لذلك فإن المرحلة الأولى من العملية يجب أن تكون إثبات الفرضية.

٢٤

تعليق سامي شطريت: كضوا عن ألعاب الكشافة هذه. إذا كنتم جديون فعلا فطالبوا بإعادة ١,٢ مليون من الروس الذين أسكنوا في العقد الأخير في فلسطين. لا يمكنكم التحدث عن حق العودة بدون التحدث عن وقف الاستيطان الاستعماري. الاستيطان/ الاستعمار هو العنف بأعلى درجاته، ليس الحاجز وليست القنبلة التي تدمر البيوت، مع كل ما في الأمر من معاناة وألم.

استطلاعات رأي

في سياق الحديث والتفكير حول عودة اللاجئين الفلسطينيين، يظهر مصطلح "استطلاعات رأي" مصطلحا فظا، إذ أن العديد من استطلاعات الرأي كانت تخدم مصلحة من أرادوا أن يثبتوا بان اللاجئين لا يرغبون بالعودة^(٢٥) إذا ما أعطوا الإمكانية لذلك، وسيفضلون الحصول على تعويض يمكنهم من البقاء في المكان الذي يتواجدون فيه الآن.

٢٥

تعليق هيلل كوهين: والعكس أيضا.

تم إجراء الكثير من استطلاعات الرأي، بين الفلسطينيين وبين اليهود أيضا. قسم تشجعوا من نتائج الاستطلاعات وقسم أصابهم الذعر. عندما سئل اللاجئون الفلسطينيون على سبيل المثال إذا ما كانوا يرغبون بالعودة إلى إسرائيل، كان الافتراض بان إسرائيل كدولة يهودية هو نوع الوضع النهائي الوحيد في البلاد، ولذلك أجاب العديد من اللاجئين بالنفي. نحن، بالمقابل، نقترح استعمال استطلاعات رأي بين مجموعتي السكان بناءً على فرضية تحقيق العودة والحياة المشتركة بمساواة مدنية كاملة. السؤال الذي يطرح إذن كيف نبني مثل استطلاعات الرأي هذه.

احد الأسئلة التي سيكون من المهم طرحها على اليهود يلزم أن يفحص كم من أصحاب البيوت اليهود سيكونون مستعدين للتنازل عن البيوت التي يسكنون فيها وإرجاعها لأصحابها الأصليين.^(٢٦) أو كم من يهود الشتات يرون أنفسهم قادمين للعيش هنا. في الأسئلة الموجهة للفلسطينيين يجب ان نسال عن: كم عدد الذين يرغبون بالعودة؟، إلى أين؟ بأي تركيبة اجتماعية وبأي مجال سيرغبون بالعمل؟ أو هل سيرغبون بتغيير مهنتهم؟ كم من الممتلكات كان لديهم قبل النكبة؟ والمزيد من الأسئلة. سنحتاج أيضا، ضمن هذا الإطار، أن نفهم كيف يمكن إعادة ممتلكات كانت بحوزتهم أو كيف نعوض من لم يكن يملك شيئا، إذ يجب أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار الفلاحين الذين فلقوا الأرض التي كانت ملكا

٢٦

تعليق سامي شطريت: انتم تحلمون! لماذا يتنازل أي شخص عن بيته أصلا؟ لن يتنازل أحد عن بيته أو شقته التعيسة، لن يحدث ذلك، وتوقع حدوثه هو أمر غير إنساني أصلا. لأنه يعني إعادة تأهيل لاجئ على حساب خلق لاجئ جديد. إن دولة إسرائيل هي مصيدة فتاكة لليهود. انتم تتمحورون في مسألة اللاجئين وهي جانب واحد من القصة، بغض النظر عن مأساوية هذا الجانب. ما يشغلني شخصيا هو الجانب اليهودي بالذات، يعني، تدمير اليهودية من قبل الصهيونية الاشكنازية. ما كانت اليهودية لتبني مثل هذا الفيتو الذي ستكون خاتمته أن ينفجر. بعد الانضجار العظيم فقط سيظهر نظام جديد. يجب أن نعترف بذلك وبكل جرأة وأن ن فكر باليوم التالي. في إطار الدولة القائمة لن تنجحوا بحل أي مشكلة، والذنب ليس ذنبكم، إن سداجتكم ضرورية للتفكير في اليوم الذي سينزغ بعد التفجير العظيم.

للأفندية والأغنياء: ماذا سيحل بهؤلاء الناس؟^(٢٧) كيف نعوضهم؟^(٢٨) أسئلة أخرى يجب أن يتم التفكير بها مثلا- كيف نمنع خلق مجتمع فيه هوة اقتصادية عميقة؟ أي القرى الفلسطينية التي دمرت لديها اليوم ما يكفي من السكان لإعادة اعمارها؟ وهل سيرغب اللاجئون وأبنائهم التابعون إلى بلدة معينة بان يقيموا بلدة منفردة، أو بالتعاون مع من خرج من بلدات أخرى؟ هل سترغب مجموعات كاملة من المهجرين (مثل مخيمات اللاجئين في لبنان التي يعيش فيه لاجئون من عدة قرى والذين يشكلون بأنفسهم مجتمعا واحدا) البقاء سوية؟

٢٧

تعليق تشارلز كايمس: إن التعامل مع استطلاعات الرأي يفترض وجود قدرة غير قائمة في هذه الاستطلاعات، بالأخص فيما يتعلق بتوجهات الناس المستقبلية حيال أوضاع لم يجربوها من قبل.

٢٨

تعليق هيلل كوهين: وعلى ماذا؟ على سنوات المعاناة فقط؟



أراضي قرية كفر برعم المهجرة، صفد (تصوير: بديل ٢٠٠٥)

ترسيم وهيكل الخريطة^(٢٩)

أحد الادعاءات التي تسمع في كثير من الأحيان ضد إمكانية العودة، حتى لو كان مطلب الفلسطينيين في العودة مطلباً عادلاً، ليس هناك مكان كاف: البلاد صغيرة ومكتظة، ولا يوجد مكان لسكان آخرين، هذه حقيقة - انظروا إلى الخريطة، انظروا إلى المخططات. لكن التمعن في الخريطة، كما نعرف، لا يصف الواقع فقط إنما يخلقه أيضا. فإذا كنا نرغب بواقع آخر، فنحن بحاجة إلى مسح آخر يظهر فئات أخرى، يتطرق إلى أبعاد أخرى، ويجيب عن أسئلة أخرى. نحتاج لمسح خرائطي يفحص على سبيل المثال، أين يمكن أن نقيم من جديد قرى تم تدميرها؟ في أي المناطق يمكن ترميم بقايا قرى؟ (لقتا؟ كفر برعم؟)، وفي أي منها يمكن إقامة قرى من جديد؟ (مسحة؟ صفورية؟)، أين يمكن أن نقيم مجددا قرى بجوار الأراضي الأصلية أو على جزء منها؟ (بيت جبرين؟ زكريا؟)، وأين لا يمكننا ذلك مطلقا؟ (صمويل؟ الشيخ مؤنس؟). سنحتاج أيضا أن نفحص أين توجد بيوت بقيت كما كانت تماما في الـ ٤٨، المقصود هنا بيوت فلسطينية موجودة اليوم بأيدي يهودية (أو فلسطينية أخرى) كما هو الحال في يافا، أو في عين كارم. كم هو عدد المباني الفلسطينية العمومية التي ما زالت قائمة؟ وكم منها ما زال يستعمل اليوم لنفس الهدف (انطلاقا من فرضية بان تبديل استعمال مبنى عمومي من مجموعة سكنية إلى أخرى أسهل من نقل سكان من بيوت إلى بيوت أخرى)؟

إن عملية المسح هذه مهمة، ليس فقط كي نفهم الوضع الجغرافي، إنما أيضا لنقف على الوضع الاجتماعي في كل مكان - وهكذا يمكن أن نتعرف على الأفراد والمجموعات التي ستتفاوض على طبيعة المكان المستقبلية. على المسح أن يشمل الوضع الافتراضي للأرض في البلاد اليوم كما يظهر في البرامج والخطط المختلفة. الأراضي التي تمت مصادرتها من الفلسطينيين على مدار السنوات بوسائل مختلفة، وبرامج الاعمار العديدة التي خططت لها. هذا لا يعني، بالطبع، انه لا يمكن تغيير الخطط المستقبلية للأرض أو برامج الاعمار القائمة، لكن من المهم أن نأخذها في الحسبان في كل تخطيط مستقبلي لبناء قرى وبلدات.

على عكس فرضية "لا يوجد مكان"، يظهر البحث الذي أجراه سلمان أبو ستة بان معظم المراكز المبنية للقرى التي كانت موجودة حتى النكبة بقيت فارغة. من خلال جولات مجموعة "ذاكرات" نرى مرة تلو الأخرى أنه بالفعل معظم القرى بقيت فارغة، مقابل الأراضي الزراعية والعمامة التي تم تخصيص معظمها للبلدات اليهودية وهي مستعملة الآن. هذا الوضع ينقض الادعاء بأن مساحات القرى بأكملها يستعملها اليهود.

٢٩

تعليق يوني اشفار: أعتقد أن محاولة استخدام خارطة ١٩٤٨ (مليون ونصف من السكان) كأساس للتخطيط في عام ٢٠٤٨ (١٢-١٤ مليون نسمة) هو أمر إشكالي في أحسن الأحوال. يجب أن تكون هناك بعض البوادر التذكارية وبناء بعض الأماكن من جديد بشكل رمزي، لكن هذه الأمور يجب أن تكون شاذة عن القاعدة وليست هي القاعدة الموجهة. المشكلة لا تكمن فقط في من أي يهودي سناخذ الأرض ومن سنترك له أرضه؟ (هل سناخذها من مزارع فقير في جنوب البلاد ونترك صاحب المصنع الغني؟) إنما أيضا على من ستقسم؟ وكيف سيتم التقسيم؟ لقد تطرقتم إلى هذه المسألة في النص، لكن حسب رأيي هذه مشاكل لا يمكن حلها؛ لا يمكن حلها، ليس فقط من وجهة النظر اليهودية، إنما من وجهة النظر الفلسطينية أيضا (ربما هذا ما يفسر تخوف الكثير من الفلسطينيين من الخوض في غمار هذه التفاصيل).

على سبيل المثال: هل من العدل أن يحصل حفيد لاجئ فلسطيني طرد من سيدنا علي ويعيش عيشة هنيئة في لندن، على أراضي تساوي الملايين، بينما لن يحصل فلسطيني آخر سكن مدة أربعين عاما تحت الاحتلال الإسرائيلي في غزة على أي تعويض مطلقا؟ ويمكن طرح العديد من الأمثلة المشابهة. ربما لا يجب أن يكون التعويض على المأساة الفلسطينية تعويضا فرديا (ولا يمكن أن يكون) بل أن يكون جماعيا، على غرار اتفاق منظمات الناجين من المحرقة مع الدول الأوروبية؟

أظن أنه يجب التعلم من حالات أخرى مشابهة. سيكون من المثيرة رؤية اتفاق سيعقد (على ما يبدو) حول اتحاد قبرص، كذلك الاتفاق في جنوب أفريقيا الذي يشجع المزارعين البيض على إعادة أراضيهم إلى الدولة من أجل تقسيمها من جديد. كذلك النزاع المستمر حول وضع دستور جديد في بوليفيا والذي فيه الكثير من من أوجه التشابه مع حالتنا هنا. هناك أيضا الأمثلة السلبية، مثل مصادرة أملاك البيض في زيمبابوي أو طرد الأقلية الصينية في اندونيسيا، التي لم تؤد إلى كوارث إنسانية فحسب، إنما إلى كوارث اقتصادية أيضا. باختصار، بالنسبة لي ما زال من الصعب الابتعاد عن طرف الحد الأدنى بالنسبة للعودة والذي يرى فيها جهاز للتعويض الجماعي ومنح حقوق مواطنة كاملة ومتساوية، وبموازاة ذلك برنامج واسع من العمل والإسكان الذي يعتمد على الاحتياجات المستقبلية أكثر مما هو على استرجاع الماضي.

المرحلة الثانية: العودة

يجب تحضير الأرض عشية العودة الفعلية. تخطر على بالنا أربع مركبات يمكن أن تدعم مرحلة العودة: جولات تعريف بالموطن الأصل، تجهيز مراكز استيعاب، تأهيل المجتمع المستوعب، تأهيل المجتمع العائد.

- تعريف بالموطن الأصل: صيغة جولات «تغليب» التي تقوم بها الوكالة اليهودية للشبان والشابات اليهود من الشتات للتعرف على البلاد، يمكن أن تساعدنا^(٣٢) لتكون مرحلة تحضيرية لإعادة اللاجئين الفلسطينيين. بعد مرور ما يزيد عن ستة عقود على النكبة تغيرت البلاد بدرجة كبيرة؛ فاللاجئون الذين لم تطأ أقدام معظمهم البلاد منذ ذلك الوقت، يجب أن يعرفوا المكان الذي سيعودون إليه. القرية المرسومة في الذاكرة لم تعد موجودة، وأحيانا لم يعد لها أي أثر في المشهد الطبيعي. من المهم إذن إجراء جولات للمجموعات التي ترغب بالعودة (أو لمندوبيهم على الأقل) ليروا الوضع على حاله الآن، وليعرفوا من سيكونون جيرانهم الجدد، وأحيانا ليعرفوا من يسكن في البيوت التي سكن فيها آبائهم وأمهاتهم في الماضي.

٣٢

٣٢ تعليق تومر غوردي: تحتوي هذه الفقرة العديد من الأفكار المجنونة. ماذا دهاكم؟! ألم نحفظ شيء من تاريخ الصهيونية؟ تأهيل مراكز استيعاب- ما هذا! فلسطين (على وزن أسرلة) الجليل والنقب؟ بلدات تطوير للعرب؟ «أوليان» مختبر تعليم اللغة العبرية للقدامين الجدد مع عود ودربكة بدلا من الأكورديون والمندولين؟ هل تظنون حقا بأن تفكيك الصهيونية ممكن عبر نسخ أساليب استعملتها هي نفسها؟

- مراكز الاستيعاب الموجودة اليوم^(٣٣) يمكن أن يستعملها الفلسطينيون العائدون. يمكن القول بأن الفلسطينيين لن يتمكنوا من العودة مباشرة إلى قراهم التي كانوا يسكنون فيها، ولذلك من المهم استيعابهم في مراكز استيعاب. حيث سيتمكنون في مثل هذه المراكز من الحصول على معلومات وتأهيل قبيل اندماجهم في حياة البلاد، وكذلك ليتمكنوا من إسماع صوتهم.

٣٣

٣٣ تعليق انغريد جرادات: لست متأكدة بأن مراكز الاستيعاب القائمة اليوم بمعظمها في تجمعات سكانية يهودية، يمكن أن تساعد في استيعاب العائدين الفلسطينيين. أشرت إلى الدور المهم للفلسطينيين مواطني إسرائيل في استيعاب الفلسطينيين العائدين، لذا اعتقد انه يجب إقامة مراكز الاستيعاب بالقرب من السكان الفلسطينيين الموجودين اليوم، لأن هذا سيسهل وظيفة السكان الفلسطينيين في عملية استيعاب الفلسطينيين العائدين.

- المجتمع الذي سيستوعب عودة اللاجئين يجب أن يتحضر لذلك أيضا. ان نجاح استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين يحتاج إلى مجهود كبير من جهة المجتمع المستقبل. في هذه المسألة يمكن أن يلعب الفلسطينيون الذي يعيشون اليوم في البلاد دورا مهما. يمكنهم بشكل «طبيعي» أن يساعدوا أخوتهم العائدين إلى مناطق إسرائيل اليوم، وهي المناطق الأساسية التي نتحدث عنها في سياق العودة. يحتمل أن يكون هناك لاجئون يفضلون السكن في منطقة الضفة أو قطاع غزة، لكن هذا لا يحتاج إلى الكثير من التحضير المسبق.^(٣٤) الفلسطينيون من مواطني إسرائيل

٣٤

٣٤ تعليق انغريد جرادات: لم أفهم لماذا تعتقدون أن العودة إلى الضفة الغربية وغزة تحتاج إلى تحضير أقل من العودة إلى إسرائيل اليوم. يمكن أن تكون التحضيرات مختلفة، لكنها ليست أسهل أو أقل.

يعرفون المجتمع اليهودي والفلسطيني، لذا سيكون من السهل عليهم نقل تجربة العيش مع اليهود إلى فلسطينيين آخرين. التغييرات العديدة التي ستمر فيها البلاد من ناحية اجتماعية، ديموغرافية، اقتصادية وغيرها تحتم تأهيل السكان اليهود في إسرائيل، حيث يجب تحضيرهم قبيل استيعاب اللاجئين.^(٣٥)

٣٥

٣٥ تعليق تشارلز كايمس: هناك شيء من المفارقة في تكرار النصوص بين الحين والآخر لمفردات قائلها حكومة الانتداب، ومفارقة أشد في كون نموذج استيعاب العائدين من اللاجئين مبني وبكل وضوح على النموذج الصهيوني. لكن، كما قال ماركس، التاريخ مليء بالمفارقات، ويكرر نفسه أيضا، أول مرة كمأساة ومرة على شكل ملهاة.

الدستور

إن سن دستور كامل ومتفق عليه لن يتحقق طبعاً في المرحلة الأولى، حيث يتوجب وضع الدستور سوية مع اللاجئين الفلسطينيين والذين ليسوا موجودين حالياً في البلاد. هذا الأمر يخلق صعوبات تقنية وإيديولوجية تذكرنا بالنقاش حول دستور دولة إسرائيل: احد الادعاءات التي تبرر الامتناع عن سن دستور حتى الآن هو ادعاء انتظار قدوم كل اليهود من كل العالم إلى البلاد ليتم سن الدستور.

نقترح أن نتعلم الدرس وأن نسرع في سن الدستور، أو على الأقل وضع «دستور حد أدنى» يعبر عن التوافقات الأساسية التي من خلالها يمكن أن يتطور الدستور الكامل. نحن نؤمن بأن «دستور الحد الأدنى» يمكن أن يجيب على مخاوف ستظهر (بالأخص عند اليهود) مع عودة اللاجئين الفلسطينيين. سنحاول أن نعرض هنا إطاراً أولياً لتلك التوافقات وأن نشير إلى عدد من المعايير التي يجب أخذها بالحسبان:^(٣٦)

٢٩

٢٩ تعليق مايك كيفان: يبدو أن نقطة الانطلاق لديكم هي الحل في إطار دولة واحدة. أوافق شخصياً على هذا البديل، ولكن بما أن الاتجاه السائد المسيطر في الأوساط السياسية يتحدث عن دولتين لشعبين، يطرح هنا السؤال، ألا يفضل التفكير أيضاً بإمكانيات العودة ضمن إطار كهذا؟

- يجب أن يكون الدستور مبنياً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة.
- يمنح الدستور مواطنة متساوية لكافة سكان الدولة.
- قوانين الهجرة إلى الدولة: إحدى الخطوات الأولى ستكون طبعاً إلغاء قانون العودة الإسرائيلي كما هو اليوم، والتأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين. خلال فترة طويلة تحدد مسبقاً تقوم الدولة بترتيب قوانين الهجرة الأخرى التي من خلالها يتم تفضيل هجرة اليهود والفلسطينيين، لكن أيضاً هذه الهجرات تكون محددة بقيود معينة.
- الفصل بين الدين والدولة.
- إصلاح الجهاز القضائي كي لا يكون مبنياً على تفضيل حقوق اليهود.
- ضمن المفاوضات على الدستور، سنحتاج إلى الاتفاق على إصلاحات زراعية يقوم من خلالها اليهود الذين حصلوا على أراضي من الدولة (كبيوتسات، موشافيم) بإعادة هذه الأراضي ليتم توزيع الأراضي من جديد.
- يمكن لكل مواطن أن يعيش في أي مكان في الدولة.
- لا يرغم أي شخص على إخلاء البيت الذي يسكنه.^(٣٧)

٣٠

٣٠ تعليق انغريد جرادات: استناداً على القانون الدولي، يجب القول بأنه لن يبقى أحد دون مأوى. من غير الصحيح القول أنه لا يمكن إخلاء أحد عنوة من بيته الذي يسكن فيه، إذ أن الأساس لمبدأ الحق بالسكن توفير السكن لكل إنسان، والذي يعني أنه قد يضطر أناس على مغادرة بيوتهم التي يسكنون فيها الآن، بشرط أن توفر لهم السلطات التي أجبرتهم على المغادرة حلاً سكنياً بديلة.

برامج البناء

في هذه المرحلة يجب أن نحضر برامج بناء جديدة.^(٣٨) ما هي القرى الجديدة التي سيتم بناؤها؟ أي قرى قائمة سيتم توسيعها لتستوعب العائدين؟ يجب أن نحضر خطط بناء قطرية تأخذ بعين الاعتبار أموراً مختلفة، مع الاعتماد على المسح واستطلاعات الرأي التي تشكل أساساً لتلك البرامج والخطط، أي على برامج البناء أن تعكس النقاش والمفاوضات بين اللاجئين العائدين وبين من يسكن في البلاد الآن.

٣١

٣١ تعليق سامي شطري: بماذا يمكن تشبيه الأمر؟ بسجين محكوم بالسجن المؤبد (دون الحق في الحصول على عفو) يقبع في السجن ويرسم بيت أحلامه. مشير للشقة؟



جانب من مرج ابن عامر (تصوير: بديل ٢٠٠٥)

٢. العودة من لبنان: (٣٨) معيار التفضيل الثاني هو اللاجئون الذي يسكنون في لبنان، إذ أنهم يعانون من وضع

٣٨

تعليق انغريد جرادات: البدء بعودة اللاجئين من لبنان هو أمر منطقي، لكن أيضا من العراق، مصر، الأردن وغزة طبعا. كل مكان يحرم فيه اللاجئون الفلسطينيون من حقوق الإنسان الأساسية.

اجتماعي ومعيشي هو الأصعب عموما. (٣٩) الوضع المعيشي للسكان في مخيمات اللاجئين في لبنان هو الأسوأ، لكن أيضا حتى الذين خرجوا من المخيمات لا يتمتعون بحقوق المواطنة وهم ممنوعين من ممارسة عشرات الأنواع من الأعمال أو المهن، وهم تحت ضغوطات عديدة من قبل السلطات والسكان في لبنان.

٣٩

تعليق مايك كيغان: اقتراح تفضيل عودة لاجئي لبنان أولا يحمل الكثير من المنطق، لكن وجود لاجئي فلسطيني في لبنان هو مقياس عام جدا لا يمكن الاعتماد عليه وحده لتحديد درجة الصعوبة التي يواجهها اللاجئون في حياتهم اليومية. بالنظر إلى وضع اللاجئين الفلسطينيين حاليا في العراق، يجب إعطاء الأولوية للفلسطينيين من هناك. مصر أيضا تعامل اللاجئين الفلسطينيين معاملة قاسية وصعبة.

٣. المحافظة على تركيبة الجماعات: (٤٠) يمكن للعودة أن تنجح بشكل أفضل كلما تمت المحافظة على تركيبة مجموعات اللاجئين العائدين. يمكن أن نفكر بنوعين من الجماعات: الجماعة الأصلية، من البلدات الأصلية التي هُجر اللاجئون منها، والجماعات التي يعيشون فيها اليوم، مثلا كما في مخيم يجمع لاجئين من بلدات مختلفة. كلا الجماعتين يمكن أن تكونا لهما مصلحة بالحفاظ على نفسيهما كجماعة من خلال العودة سوية مع رفاقهم. وقد اتبع نفس المنطق عندما تم تهجير سكان "غوش قطيف"، حيث كانت هناك محاولة للحفاظ على المجموعات السكانية في مكان السكن الجديد. على سبيل المثال؛ ان الفترة التي عاشها لاجئو مخيم عين الحلوة في لبنان سوية هي فترة زمنية أطول من الفترة التي عاشوها في القرى التي هجروا منها في فلسطين. لذلك، يحتمل أن يختاروا أن يعيشوا سوية بعد العودة، ربما مع المحافظة على ذكريات جماعية لكل بلدة هجروا منها، كما يحدث في أماكن عديدة منذ النكبة. مع ذلك يحتمل أن تكون هناك مجموعات أصلية ترغب بان تعيش سوية، ويجب أن يؤخذ هذا بالحسبان.

٤٠

تعليق تشارلز كايمس: إن التطرق هنا لشكل إقامة سكان مخيمات اللاجئين تدل، حسب رأيي، على جهل ما حول هذه المخيمات. أنا أيضا لا أملك مثل هذه المعلومات، لكن عندما يحدد موقع الأمم المتحدة على الإنترنت أن سكان مخيم عين الحلوة يزيدون على ٤٣ ألف إنسان، يصبح التحدث عن سكان المخيم على أنهم مجتمع واحد متجانس قد يفضل المحافظة على تركيبته؛ هذا حديث غير جدي في رأيي. (على الرغم من أنني لا أعرف الكثير عن المكان، من الصعب الافتراض بأنه ليس مقسما إلى حارات وأحياء ومجموعات متخصصة، وسائر المركبات المعقدة لمخيمات اللاجئين في أي مكان من العالم، بما في ذلك مخيمات اللاجئين في قبرص التي نقل إليها البريطانيون القادمون الجدد من اليهود الذين تم القبض عليهم قبل قيام الدولة). يسود انطباع أن الكاتيبين يكتبان أمورا لا يدركانها بعمق.

إن مسألة تدرج العودة يجب أن تنعكس أيضا على العدد الكلي للاجئين العائدين في كل عام. يجب تحديد عدد أقصى للعائدين الذين يمكن استيعابهم، وذلك لسببين: الأول والواضح له علاقة بالقدرة على الاستيعاب. (٤١) السبب

٤١

تعليق انغريد جرادات: يجب أن نتذكر أنه ليس هناك «مقاييس موضوعية» لقدرة الاستيعاب عند الدولة. قدرة الاستيعاب هي مسألة أولويات، ومسألة قيم تطفى على قيم أخرى وأهداف أهم من غيرها (بما في ذلك الحفاظ على الطبيعة مثلا)، نوع المجتمع والاقتصاد الذي نحاول بناءه والخ.

الثاني هو خوف اليهود من دمار / فقدان عالمهم بعودة اللاجئين بعد مرور سنين عديدة من الصراع والاحتلال. يجب أن نضمن أن لا يتم إخراج اليهود من بيوتهم بالقوة، كذلك الأمر بالنسبة للفلسطينيين المهجرين الذين يسكنون في بيوت لاجئين فلسطينيين. حيث يلزم ان تعطى لهم الإمكانية للمغادرة مقابل تعويض ملائم، وفي كل الأحوال لن يكون هناك إخلاء بالقوة. (٤٢)

٤٢

تعليق انغريد جرادات: بالنسبة لإخلاء البيوت، يجب أن تشمل القاعدة، إلى جانب اليهود، الفلسطينيين مواطني إسرائيل، إذ يعيش بعضهم على أراض للاجئين أو حتى يسكنون في بيوت لاجئين. ثانيا، وكما ذكرت سلفا، يجب أن يكون هناك قانون يحدد أنه لن يتحول أي شخص إلى مشرد. أي أن السكن البديل سيتوفر لأولئك الذين سيضطرون إلى مغادرة البيت الذي يعيشون فيه.

في هذه النقطة تبرز عدة أسئلة يجب الإجابة عليها: ماذا سيحدث عندما يكون هناك بيت فلسطيني، يطالب أصحابه بملكيتهم ويسكن فيه يهود أو غيرهم غير مستعدين لإخلاء البيت؟ ما الذي سيحدث عندما يكون سكان المنزل قد اشتروا هذا البيت من الدولة أو من ساكنيه اليهود السابقين؟ وماذا سيحدث في حال كان صاحب البيت متوفيا وأولاده هم الذين يطالبون باسترداد ملكيته؟

– المجتمع العائد أيضا، أي اللاجئون الفلسطينيون، يجب أن يمروا بتحضير مسبق. يجب أن يكون للمجتمع المدني دور مركزي في مثل هذا التحضير. يجب أن يبدأ التحضير في نشاطات التوعية والتربية في بلاد اللجوء، وأن يستمر في مراكز الاستيعاب في البلاد، مثلا على غرار التأهيل الذي كان يتم في الماضي قبل البدء بالعيش الفعلي في الكيبوتسات في إسرائيل. (٣٦)

٣٦

تعليق سامي شالوم شطريت: نص جيد. هذا يجب أن يسبق العربية. لكن الأمر ليس بأيدينا. يعني، ليس بأيدينا أن نعيد اللاجئين (الذين سيؤدون إلى تفكيك الكولونيالية) وليس بأيدينا أن نضك الكولونيالية لتؤدي إلى إعادة اللاجئين وإلى المصالحة. يشير الواقع إلى اتجاهات أخرى نشاهدها منذ الآن: الحرب القادمة ستوقظ إحساس الخطر بين اليهود (الذي نجحت الصهيونية التخفيف من حدته بعد جهد جهيد) وسيخرجون بالملايين للبحث عن ملجأ يحميهم من الكارثة التي أوقعتهم بها الصهيونية. ليس فقط الأشكناز الذين يحملون جوازات سفر بولندية فحسب. ليس هناك اليوم إسرائيلي لا أقارب له في الولايات المتحدة أو في خارج البلاد في مكان ما، والذين يمكنهم طلب ملجأ له، حيث إن هذا الأمر قد بدأ العمل به منذ زمن. الحرب القادمة، ستمطر البلاد بصواريخ من كل اتجاه ممكن، لأن اليهود الأخيار في أمريكا سيستمرون بتسخين القطاع الإيراني بتوصية من إسرائيل. سيكون الفرار جماعيا. سيطلب الإسرائيليون اللجوء في مصر وستفتح كافة بلاد شمال أفريقيا أبوابها مسرورة أمام اليهود... يجب أن نأمل ألا يتمكن الحاكم العسكري في إسرائيل (حيث لن تتمكن أي حكومة مدنية من السيطرة على الفوضى) ألا يتمكن من استغلال المدفع الكبير من ديمونة، بل أن يبحث عن ملجأ له أيضا. ويجب أن نأمل أن الحكم الأمريكي العسكري الذي سيقام هنا أيضا سيصل إلى مثل مقالكم هذا. هذا المقال.

وفي النهاية، ما أخذه معي من مقالتيكم هو الحاجة للتحضر ليوم ما بعد الصهيونية. رسم ذلك اليوم بكافة احتمالاته بوضوح وبدون أي تساهلات، لإثارة الخوف والذعر.

يجب أن تتم عودة اللاجئين بشكل فعلي على مراحل، تدريجيا، وبالنظر إلى قدرة الاستيعاب. العودة الفعلية، حتى عندما تكون حلم حياة اللاجئين الفلسطيني، هي هجرة – وكل هجرة هي نوع من الاقتلاع من مكان إلى آخر، في الحالة الفلسطينية، كافة اللاجئين الذين سيختارون العودة عاشوا جل حياتهم في مكان آخر، في غربة معينة. يعيشون معظم حياتهم في مكان لا يرغبون بالعيش فيه، ومع ذلك ما زالوا يشعرون بأن هذا هو مكانهم: لقد اعتادوا عليه ويعرفونه ولقد تحول مع مرور الأيام إلى نوع من الوطن بالنسبة إليهم.

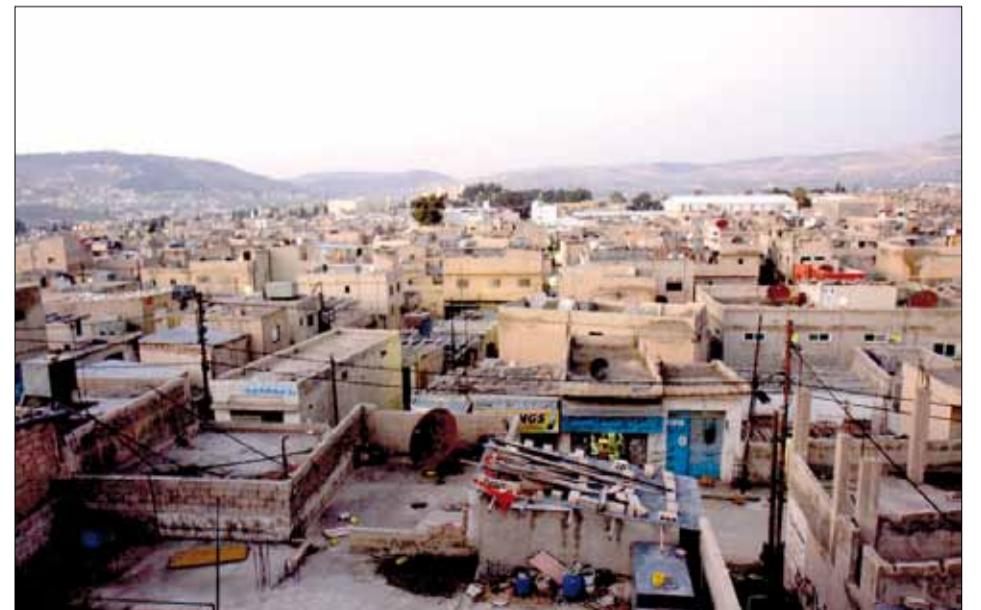
ستشكل العودة بالنسبة لهم اقتلاع (طوعي) من مكان سكنهم. يتطلب تحقيق العودة بأفضل الأحوال تحضير اللاجئين أنفسهم، المجموعات المستوعبة للاجئين العائدين، واعداد نظام الاستيعاب. لذلك، لا يمكن للعودة أن تكون عملية تلقائية (٣٧) تتعلق بشكل حصري برغبة اللاجئين بالعودة.

٣٧

تعليق انغريد جرادات: على الرغم من صحة الادعاء بأن العودة يجب أن تطبق بشكل منظم وتدرجي، إلا أنه يجب أن لا نمنع اللاجئين ذوي الإمكانيات والوسائل من العودة بقواهم الذاتية.

عملية العودة منوطة أيضا بقرارات مؤسساتية مختلفة، والتي ستحد من عدد اللاجئين بشكل طبيعي وفقا للقدرة على استيعابهم. نحن إذن بحاجة إلى معايير لتفضيل لاجئين عن لاجئين آخرين. نحاول هنا عرض بعض المعايير:

١. السن: ستعطي أفضلية للاجئين المتقدمين في السن الذين عانوا من التهجير الفعلي ويريدون العودة. لا حاجة لأن نشرح لماذا ينبغي أن نسمح لمسن يرغب بالعودة وأن نفضله على حساب أبناء الجيل الثاني أو الثالث للنكبة. هؤلاء المسنون سيعودون طبعا مع أبناء عائلاتهم الذين سيرغبون بذلك، من هنا تنبع قضية أخرى وهي حدود العائلة التي ستحصل على التفضيل، ويبدو أن هذه المسألة تفوق قدرتنا على الحل في المرحلة الآتية.



منظر عام لمخيم البقعة، الأردن (تصوير، أن باك – بديل، آذار ٢٠٠٨)

حسب رأينا، يمكن لليهود في إسرائيل أن يكونوا أكثر انفتاحا على العودة وإعادة إسكان جيرانهم المهجرين الداخليين وهكذا سيقبلون تدريجيا فكرة تطبيق العودة.

الدفن والزيارات

هناك مركبان إضافيان ومكملان بالنسبة لعودة اللاجئين: الدفن وزيارة البلاد. يحفظ حق الدفن للاجئين الفلسطينيين (ولليهود في خارج البلاد أيضا) في البلاد دوما. العديد من اللاجئين لن يرغبوا ربما بالهجرة مجددا إلى فلسطين لكن يمكن أن يطلبوا الدفن فيها بعد موتهم. مثل هذا النوع من العودة لا يحتاج إلى تسخير موارد عديدة لكن أهميته الرمزية والفعلية كبيرة جدا. وعلى نفس الغرار يجب أن يحفظ حق زيارة البلاد^(٤٨) دوما بدون تقييد.^(٤٩)

٤٨

تعليق هيلل كوهين: جميل!

٤٩

تعليق مايك كيغان: تعجبني هذه الفكرة، لكن ما كنت لأقترحها بدون إطار زمني محدد، لأن الأمر بصورته هذه سيقيد قدرة إسرائيل على السيطرة على دخول المهاجرين إليها. يمكن تأسيس حق الزيارة بالاستناد إلى ما يختاره اللاجئ الفلسطيني أصلا أي على الحق في أن يختاروا بين العودة والسكن في بيتهم (في إسرائيل الآن)، بمعنى أنه بالنسبة للآخرين الذي سيختارون عدم الحصول على المواطنة في إسرائيل، يمكن التفكير بنوع من تأشيرة الدخول كالتالي تمنح للحجاج في السعودية، بحيث يمنح الشخص تأشيرة مؤقتة لشهر مثلا كل سنتين.

إلى أين سيعودون؟

إلى أين سيعود اللاجئون؟ سؤال مركزي بدهة. هناك إمكانيات متعددة: إلى البلدات / القرى التي هجروا منها: قرب هذه البلدات، بلدات أخرى، بلدات جديدة مشتركة لمجموعات لاجئين مختلطة أو لبلدات مشتركة مع مجموعات يهودية. ١. العودة إلى البلدات التي هجروا منها تبدو الإمكانية الأكثر طبيعية^(٤٥)، وبالفعل في حالات معينة يمكن أن تتحقق

٥٠

تعليق سامي شطريت: سألت أمي ذات مرة (تم إسكاننا في أشدود) ماذا كان سيحدث لو أحضروا بدل المئة ألف روسي مئة ألف فلسطيني ليسكنوا هنا ويعيدوا بناء أشدود؟ على العكس مني ومنكم، عاشت أمي مع العرب كجيران. بعد أن أزلت بعض من مخاوفها، («لكن ماذا لو جاءوا كل يوم ليضجرونا في أشدود؟») قالت: إن الأمر قد يكون لطيفا، إذا وافقت الحكومة طبعا. وهذا هو لب المسألة- الحكومة، أي الدولة، أي المشروع الاستيطاني الصهيوني.

هذه الإمكانية. ولكن بغية تحقيق ذلك هناك بعض الشروط. أولا، أن تكون مجموعة سكنية كبيرة بما يكفي ومعنية بإقامة بلدة مجددا، وثانيا أن يكون مركز القرية التي دمرت ما زال خاليا، في معظمه على الأقل، وثالثا أن يكون في محيطها أراضي يمكن أن تخصص للبلدة.^(٤٦) ثالثا، يجب التفكير في أبعاد التخطيط المتنوعة مثل المحافظة على البيئة، البنية التحتية والخ.

٥١

تعليق تومر غوردي: تتطرقان إلى الأمر بإيجاز شديد، لكن ليس من السهل حل النزاع بين البيئة وبين العودة. قبل مئة سنة عاش هنا بين نهر الأردن والبحر المتوسط مليون إنسان تقريبا. كم عددهم اليوم؟ حوالي ١٠ مليون، هذا قبل عودة اللاجئين. هناك تناقض بين الحفاظ على المساحات المفتوحة الخضراء القليلة الباقية التي تركها «رجال الاسمنت» هنا، وبين فكرة إعادة بناء قرى دمرت بالذات في الأماكن التي لم يبن فيها حتى الآن فيلات ذات سطوح قرميد حمراء تحتل كل واحدة منها مساحة نصف دونم.

٢. في حال أن البلدة لم تعد موجودة، أو يعيش فيها أناس آخرون، أو أن المنطقة قد تحولت إلى منطقة صناعية، يمكن إقامة البلدة من جديد على مقربة من الموقع الأصلي. مثل هذا الحل يحافظ على القرب من المكان الجغرافي الأصلي من ناحية، ويأخذ بعين الاعتبار الواقع الذي تغير منذ ذلك الوقت، من ناحية أخرى. مثال على ذلك القرى التي كانت في منطقة مدينة تل-أبيب. سكان صمويل لا يمكنهم العودة إلى قريتهم في المنطقة التي كانت فيها لأنه باستثناء مباني معدودة لم يتبق شيء من القرية؛ وأراضيها الزراعية هي اليوم مركز مدينة تل-أبيب.^(٥٢)

٥٢

تعليق مايك كيغان: أنا أوافق بشكل عام على هذا التوجه، باستثناء الأماكن التي بقيت فيها هيكلية القرية على حالها، يمثل هذه الحالة يمكن التفكير بإمكانية أن يغادر اليهود المكان وينتقلوا للسكن في مكان آخر قريب منه.

لكن توجد إمكانية بان يتم تخصيص شقق في أبراج متوقع أن تبنى في مساحة قريتهم قريبا. يمكنهم السكن في هذه الشقق، أو عوضا عن ذلك يمكنهم تأجيرها أو حتى بيعها. يمكن أيضا إقامة قرية بالقرب من تل-أبيب لكافة لاجئي القرى الذين يرغبون بالعودة. هناك إمكانية أخرى هي إقامة بلدة فلسطينية إضافية قريبة من بلدة يهودية قائمة. بلدة كيرم بن زمرأ على سبيل المثال موجودة مكان قرية الراس الأحمر، وكذلك كيرم مهال مكان اجزم. يمكن على سبيل المثال توسيع كيرم بن زمرأ وكيرم مهال وإضافة أحياء جديدة عليها مخصصة للاجئين الفلسطينيين.^(٥٣)

يبدو أن الإجابات التي يقدمها القانون الدولي في هذا الشأن ما زالت ناقصة وغير كافية. مثلا، وفقا للقانون الدولي، عندما يبقى البيت بوضع مشابه نسبيا لما كان عليه قبل ال-٤٨ تعتبر المطالبة به من قبل أصحابه الفلسطينيين أقوى، ولكن عندما يتغير البيت ويتم ترميمه تكون ملكية الساكنين فيه هي الأقوى. حسب رأينا (غير القانوني) قوة ملكية السكان الحاليين تزيد كلما مر وقت أطول.^(٤٣) فعندما يقوم الورثة من الجيل الثاني أو الثالث أو الرابع بالمطالبة باسترداد الملكية بعد عشرات السنوات من سكان اشتروا العقار بحسن نية، يكون موقفهم اضعف من صاحب العقار

٤٣

تعليق أنغريد جرادات: على الرغم من أن تحسين العقار التابع للاجئ من قبل الساكن فيه حاليا يعزز من ادعاء ملكية الساكن للعقار، إلا أن القول أن الوقت الذي يمر يعزز فقط ادعاء الملكية هو قول خاطئ أيضا. لقد تم الاعتراف بهذا المبدأ في حالات أخرى من بينها حالة التعويضات على أملاك اليهود في أوروبا.

الذي يطالب باسترجاع ملكيته التي سلبت منه منذ وقت قصير.^(٤٤) مع هذا، في وضع العودة والسعي نحو المصالحة،

٤٤

تعليق أنغريد جرادات: من حق أحفاد اللاجئين أصحاب الممتلكات استعادة ممتلكاتهم والحصول على تعويض لا يقل عن حق أبناء الجيل الأول الذي سلبت ممتلكاته.

يفضل تقديم محفزات لكلا الطرفين للقيام «بتنازلات مؤلمة». مثلا، سيحظى اليهود الذين يتنازلون عن ممتلكاتهم لصالح لاجئين عائدتين بتعويضات مناسبة وبتقدير جماهيري^(٤٥) وكذلك الأمر بالنسبة للفلسطيني الذي يتنازل عن استرجاع عقاراته وممتلكاته لصالح الساكنين الموجودين فيها حاليا.

٤٥

تعليق سامي شطريت: ظريف، ظريف جدا. والآن هيا بنا لنخمس الحمص في مطعم سمير في الرملة!

المهجرون داخلها أولا

من الممكن أن تتم إعادة المهجرين الفلسطينيين في الداخل، مواطني إسرائيل، قبل^(٤٦) إعادة اللاجئين من بلاد اللجوء - حيث أن جزءا من التحديات التي تقف أمام العائدين من بلاد اللجوء غير موجودة بالنسبة للمهجرين الداخليين. البعد الجغرافي، القرب ومعرفة الوضع على الأرض هي أفضليات كبيرة ستساعد هذه المجموعة من السكان على التخطيط

٤٦

تعليق مايك كيغان: قد يكون هذا الادعاء «وقف العنف أولا» مثيرا للمشاكل حيث يمكن أن يستمر تطبيق مراحل معينة، مثل إعادة اللاجئين في الداخل، حتى لو استمر العنف، حيث أنهم قد أصبحوا مواطنين، وسيكون من الصعب تفسير إعاقة عودتهم.

للعودة المستقبلية.^(٤٧) مثلا، مجموعة مهجري صفورية سكنت غالبيتها العظمى في حارة الصفاة في الناصرة ويمكنها بسهولة نسبية أن تقرر إذا كانت معنية بالعودة إلى بلدها، على بعد كيلو مترات معدودة من مكان سكنها الحالي. بعد قرار كهذا يمكنهم أن يخططوا بلدتهم، سوية مع مؤسسات البناء والتخطيط الرسمية وغير الرسمية، لملاءمتها للاحتياجات الآتية. جيرانهم اليهود سكان بلدة تسبيوري وغيرهم، عليهم أن يكونوا جزءا من تخطيط مستقبلية كهذا. البدء بعودة كافة المهجرين الداخليين ستسهل على المهجرين داخلها أنفسهم تأهيل العائدين من بلاد اللجوء قبل هجرتهم والمساعدة في استيعابهم فعليا على أرض الواقع. تجربة العودة بالنسبة لهم ستعلمهم ما هي التحديات التي تقف أمام العائدين وما هي الاستراتيجيات التي ساعدتهم في التعامل مع صعوبات عملية الاستيعاب.

٤٧

تعليق تشارلز كايس: لكن وفقا للدستور الذي تقترحه فإن أراضي سكان المستوطنات ستأخذ منهم وسيعاد تقسيمها مجددا. هذا لن يشجعهم على التعاون.



بدو عرب الجهالين، وتظهر في الخلف مستوطنة معاليه أدوميم (تصوير، آن باك - بديل، ٢٠٠٦)

٥٦

تطبيق تومر غوردي: أظن أن هناك تناقضا صارخا بين طبيعة الدولة وقوتها في مرحلة الـ «قبل» وبين صورة الدولة في مرحلة الـ «بعد». الدولة في المرحلة الانتقالية حسب رؤيتكم هي دولة قوية ذات حكم مركزي، تنتقل الناس من مكان إلى آخر، تخطط، تحضر؛ بينما في مرحلة «بعد» تصبح الدولة «ضعيفة» أي أنها تتجرد من كافة الصلاحيات المركزية للمرحلة الانتقالية وتختار ضعفها بمحض إرادتها. هذا يبدو غير منطقي بالنسبة لي، لا يلاءم أي شيء أعرفه في السياسة، يبدو أنكم معنيين بعملية تبدأ بشكل حداثي-مركزي، عقلاني، موحد وواقعي- وينتهي بواقع ما بعد حداثي فرداني متعدد الثقافات.



جانب من فعاليات إحياء الذكرى الـ ٦٣ للنكبة، رام الله ٢٠١٠ (تصوير: بديل)

ضمن هذا الإطار تكون الدولة مسؤولة مثلا عن تنظيم شبكة المواصلات، وعن المحافظة على عدم هيمنة فئة على السوق، وعن منع قيام سيطرة مجموعة معينة على سائر المجموعات. بكلمات أخرى، ستكون السيطرة العليا للدولة ضمن حدود الدستور، وذات طبيعة رسمية وتنظيمية بالأساس.^(٥٧)

تكون المواطنة في الوحدة المجتمعية- الدولة بمعزل عن المكان الجغرافي لمواطنيها؛ حيث يمكن أن يعيش في نفس المكان أو

٥٧

تطبيق قصي غنايم: لقد قرأت الوثيقة بتمعن شديد، وسأبدأ بقولي إنها وثيقة مثيرة للاهتمام وتستحق التعقيب. أحيانا عندما أقرأ وثيقة معينة أشعر أنها بعيدة عني أو أنها مغرصة، حتى إنني لا أعرف من أين أبدأ وماذا أقول لكثرة ما لدي لأقوله، وعندها أزد بعدم اكتراث أو بالتجاهل. لكنني شعرت بالراحة تجاه وثيقتكما، وبالأخص شعرت أنها محاولة حقيقية - ولو لم تكن موفقة - لطرح موضوع حق العودة على طاولة النقاش، ووضع على جدول أعمال أولئك الذين من المفترض أن يقرأوها، أو أولئك الذين يجروون أصلا على أخذ مجلة «سيدق» وأن يقرأوا رأيا آخر مغايرا لما كانوا يرغبون في قراءته أو سماعه.

الوثيقة هي وثيقة «إسرائيلية»، بأفضل المعايير والمؤلفان يدرجان جيدا الجواز النفسية لدى الشعب اليهودي، ويحاولان اقتراح حلول واقعية عملية، من ناحيتهما، والتي من خلالها يمكن التغلب على هذه الجواز. إلا أنهما لا يقترحان أدوات لمواجهة حاجز القبول والاعتراف بحق العودة للشعب الفلسطيني، الجواز النفسي الأصعب الذي يعاني منه الشعب اليهودي، وتفضلان وضع الموضوع جانبا وعدم مواجهته. عندما قرأت الوثيقة تذكرت الطرق التي كانت تستعملها أمي كل مرة كنت أرفض فيها شرب الدواء على أنواعه، عندما كنت أعاني المرض في صغري. الرجل الذي وجدته أمي هو أنها كانت تعطني بأن الدواء لذيذ وأنتي سأحصل على قطعة حلوى بعد أن أشربه. هكذا في كل مرة كنت أعاني من سخونة أو التهاب كنت أشرب الدواء واكتشف ما كنت أعرفه من قبل، أن الدواء ليس لذيذا. لكنني كنت أحصل على الحلوى.

واليوم بنظرة إلى الوراء، بعد أن جربت أكثر من مرة ولم أنجح بإقناع ابنتي بأنه يجب الحفاظ على الصحة وعليها شرب الدواء للتعافي من المرض على الرغم من أنه ليس لذيذا، بدأت أستعمل طرق أمي؛ لا أحاول التحدث إليها عن المبدأ بل أتوجه مباشرة نحو الرجل. يبدو لي أن كاتبي الوثيقة تبني طريقة أمي. قبول المبدأ يمكن أن يوصلنا إلى الرجل، والعكس ليس صحيحا بالضرورة. السؤال العملي، الرجل، لا يزعج الشعب الفلسطيني ولا حتى اللاجئين الفلسطينيين؛ من ناحيتهم، برأي المتواضع، المبدأ - وليس الرجل بالضرورة- هو «مفتاح البيت»، مفتاح البيت الذي يحمله كل منهم حتى يومنا هذا في المكان الذي يعيش فيه، والذي سيورثه إلى أبنائه وأحفاده. إنه يحلم باللحظة التي سيتمكن فيها من إدخال المفتاح في باب البيت ويعود إلى بيته من جديد- حتى لو لم يكن البيت موجودا والباب اختفى أصلا.

اللاجئون الفلسطينيون يريدون «أن يصلوا الجسر»، ومرة أخرى، يجلس اليهود ويخططون كيف يعبرونه، وإذا توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه من ناحيتهم لا يمكن عبور الجسر أو أن الثمن سيكون غاليا ولا يطابق فليبق اللاجئين في أماكنهم ولا يقترحوا إلى الجسر، لأنه يمكن لليهود أن يهدموا.

يحاول الكاتبان أن يظهرنا لنا أن الدواء لذيذ، أو على الأقل ليس فظيحا أو أن بلعه ليس مستحيلا. ويقترحان الحلوى على اليهود: «دولة ضعيفة» فيها «كل جماعة بمثابة دولة بحيث يمكن إنشاء نظام تربوي وثقافي خاص بها. (...) المواطنة في كل من الجماعات-دولة ستكون منفصلة عن المكان الجغرافي لمواطنيها. (...) فصل المواطنة عن القومية بواسطة جماعات-دولة متعددة سيسمح بخلق جماعات أخرى، التي لن تعرف من خلال فئة القومية». هكذا يحاول الكاتبان يهداننا؛ لا تقلقوا، سيداتي سادتي اليهود! لن نسمح للعرب، بخلط الأوراق» بعد تطبيق حق العودة. في الدولة التي ستقوم، لن يكون العرب عربا ولذلك لن يكونوا أغلبية ولن يسيطروا على الدولة - وبالتأكيد لن يحكموا اليهود. ستكون الدولة مجموعة من الجماعات بمعزل عن القومية وعن المكان الجغرافي لكل واحدة من الجماعات، وسيكون لكل منها استقلال ثقافي واجتماعي خاص بها. هكذا، فإن العربي، واليهودي أيضا كما يبدو، لن يكون قادرا على أن يكون عربيا. يمكنه أن يكون مزارعا أو فنانا نعم، لكن ليس عربيا.

الرجل هو المبدأ، وغياب الرجل لا يلغي المبدأ. إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين كان الرجل الذي وجده اليهود، بدعم من دول أخرى، للملاحقة التي عانوا منها على مدار سنوات في «المنفى». هذا الرجل لا يمنح اليهود أفضلية على الأرض التي سلبت من العرب عام ١٩٤٨ ويعد ذلك حتى، بغرض تسريع الرجل. المبدأ هو

٥٣

تطبيق بسام كناعنة: هل سيساهم ذلك عمليا، في إثراء النقاش في أوساط اليهود؟

أولا، أعتقد أن محاولة الكتابة عن حق العودة - الكاتبان يميزان ما بين الحق من جهة، والعودة بحد ذاتها من جهة أخرى- هو جهد نرحب به، وإذا أردتم التنازل، فيمكن اعتبار تلك المحاولة وسيلة إضافية لإضفاء الشرعية على الحوار والنقاش حول الحق وحول العودة في أوساط المجتمع اليهودي الإسرائيلي. وإذا ما ساهمت المقالة، في التحليل النهائي، في تحقيق هذا الهدف، فهذا حسن وجيد، وينبغي الثناء على المؤلفين.

لقد اختار المؤلفان، على حد علمي، وضع إستراتيجية مبتكرة للنظر في حق العودة، لكنها ليست بالضرورة إستراتيجية فعالة، وحتى أنك قد تصفها بالطموحة إلى حد الخيال.

يقترح المؤلفان القفز فوراً إلى النظر في المسائل العملية، بصرف النظر عن المبادئ والقيم الأساسية، ويبدأن الحديث عن كيفية تنفيذ العودة، لكونها تستحق العناية والاهتمام، وغيرها من المسائل العملية التي تملأ المقالة. ودون التعليق على مقترحاتهم، التي يمكن أن يقال الكثير حولها، سأحاول الرد على الإستراتيجية التي اختارها.

تتمثل إستراتيجية المؤلفين الرئيسية في: «لقد حاولنا التعامل مع القضايا المبدئية، واستخلصنا أنه سيكون من الأفضل بدء مناقشة قضية العودة، مقترحين على القارئ، أو مقترضين أنه يقبل هذا النهج- الأسلوب دون قيد أو شرط». ما هو هدف المؤلفين من هذا النقاش؟ هل هو لتهدئة اليهود؟ أو الإثبات لهم أن ذلك (العودة) ممكن، بل وحتى مجدية؟ أو كلاهما؟ هل إثبات إمكانية العودة ستعمل على تهدئتهم؟ وأن العودة لا تشكل تهديدا لهم؟ ما يحاول الكاتبان إقناع القارئ اليهودي به: أنها مضیعة للوقت مناقشة المبادئ.

خلاصة القول، لا بد أن القارئ اليهودي قد حسم في نهاية المطاف مشاعره نحو المقترحات. في رأيي الشخصي،

إنها مخاطرة كبيرة جداً الرهان على أن العودة مجدية - إنها كمن يزرع شجرة بينما جذورها لا تزال في الهواء. كما أن مقترح تجاوز مناقشة القضايا المبدئية هو في الواقع فكرة مبتكرة، وسيتم اختبار فعاليتها. كما أنني أعتقد أن المؤلفين كانا على الأرجح قد خاضا نقاشات مع بعضهما البعض عن الحق وعن العودة أكثر من أي منا. خوض تلك المناقشات، والمسار الذي اتخذ المؤلفان، تبين أنه، بحسب تجربتهما، فعال؟ إذا كان الجواب «نعم»، سأكون سعيداً لكتابتهما

تجاربهم في تقرير، وخاصة المستخلصات وما قد تشمله من رهانات عندما نصل مرحلة النقاشات العملية. ولكن لو كنت قارنا يهوديا، لكنت أشك في احتمال تغيير رأيي، أو أن أكون متعاطفاً بعض الشيء في القراءة الثانية. المؤلفان توصلنا بشكل واضح إلى قرارهم حول المسائل المبدئية والقيم ذات العلاقة بالحق. أنا متأكد من أنهما لو لم يفعل ذلك، لما كان بإمكانهم أبدا الوصول إلى مرحلة الكتابة عن المسائل العملية. إذا كان الأمر كذلك، فلماذا «منعوا» القراء من الخوض في عملية التعامل مع القضايا من حيث المبدأ؟ أنا لا أشاركهم هذه الرؤية الخاصة بالنهج- الأسلوب العملي.

أعتقد أنه من المهم لكلا المؤلفين مشاركتنا، ومع قراء آخرين، ما عايشوه من ريبة مخيفة، وقرارات مصيرية، وكذلك العملية التي أدت بهم لتخاذ موقف مبدئي. وأنا على يقين من أن الأمر استغرقهم أكثر من يوم أو يومين، أو حتى سنة أو سنتين، لتشكيل هذه الرؤية.

٣. يمكن للمجموعات السكانية المهجرة من بلدات مختلفة أن تسكن سوية. كما ذكر أعلاه، في حال أن مجموعة لاجئين أصلها من قرى متفرقة ترغب بالعيش سوية كما كان الوضع في المخيم، حيث يتم بناء بلدات في المناطق المجاورة للقرى التي هجروا منها. عادة تكون هذه المجموعات مركبة من لاجئين من بلدات مجاورة، كما في الجليل مثلا.

٤. هناك أيضا إمكانية للعودة إلى مكان آخر مختلف كليا. يمكن للاجئين السكن في أي منطقة في البلاد، لذلك لا يوجد حظر لإمكانية أن يسكن لاجئين من حيفا مثلا، في الناصرة أو في تل- أبيب.^(٥٤)

٥٤

تطبيق يوني أشيار: أظن أنه ليس من الصواب التفكير بمشكلة اللاجئين كمشكلة تحتاج إلى حل أو أنها يمكن أن تحل من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين وحدهم. لن أخوض هنا في نقاش أكاديمي حول موضوع المسؤولية التاريخية، على الرغم من أنه نقاش مهم برأيي وهو معقد على المستوى النظري العام وعلى المستوى المحدد الملموس في حالة الفلسطيني، لكن يكفي النص الذي كتبته حول حق العودة كحق يشمل التوطن في أماكن الإقامة الحالية للاجئين أو إعادة التوطين في دولة ثالثة، يكفي هذا لنفهم بان هناك واجبا أو التزاما دوليا حيال الرجل المتفق عليه. نحن لا نرغب برؤية طرد سكان من لبنان أو من دول الخليج قسرا في اللحظة التي يمنحون فيها حق العودة. كما أن التمويل الضخم الذي سيستهلكه هذا المشروع (تعويزات، بناء، خلق أماكن عمل، والنخ) يجب أن يصل من دول المنطقة ومن متبرعين دوليين، والا فقد يدمر الاقتصاد على رؤوس من يعيشون هنا، كما أن عملية التربية والتعليم التي تحدثت عنها في الوثيقة يجب أن لا تقتصر على اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين في المنطقة فحسب بل تشمل المنطقة بأكملها. الإعلان عن استعداد عربي إسلامي لوجود مجموعة يهودية إسرائيلية في المكان هو شرط لاستعداد الإسرائيليين للاقتناع أنه يمكنهم الحفاظ على وجودهم كمجموعة ثقافية مزدهرة حتى بدون وسائل دفاعية مختلفة.

المرحلة الثالثة: بعد العودة

شكل الدولة^(٥٥)

في هذه المرحلة سنحاول أن نصيغ نقاط توجيهية تؤسس عليها الدولة التي ستقوم بعد عودة اللاجئين، حيث تشكل عودة اللاجئين بالنسبة لنا فرصة لخلط جميع الأوراق وبناء لعبة جديدة ومحاولة اقتراح نظام آخر. نقترح التفكير بدولة بمعزل عن القومية كما هي معروفة لنا اليوم - دولة لا تحتاج إلى تعريف نفسها مقابل عدو خارجي يجب أن تحمي نفسها منه، إنما من خلال المجموعات السكانية التي تتركب منها الدولة.

٥٥

تطبيق أنغريد هرادات: برأي ان جزءا من عملية بناء صورة الدولة المستقبلية يجب أن يبدأ من المرحلة الأولى، مرحلة ما قبل العودة، وأن يشمل أيضا اللاجئين الفلسطينيين من الشتات.

الدولة التي نفكر فيها هي «دولة ضعيفة»^(٥٦) بمعنى أنها دولة بسلطات محدودة، ولكن ذات دستور قوي، وتكون مبنية، كما قلنا سابقا، على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما وتكون علمانية أيضا. يشكل دستور الدولة إطارا محدودا وصارما يسمح بوجود مجموعات «قوية» داخل الدولة، وكل منها يعيش بنوع من الحكم الذاتي الاجتماعي والثقافي خاص به (طبعا ضمن إطار قوانين الدولة). تكون الوحدة مجتمعية ماثلة لدولة؛ بمعنى أنه يمكنها أن تقيم علاقات ثقافية واجتماعية خاصة بها. نحن لا نقترح النموذج اليوناني لدولة البوليس المدينة - الدولة، بل نقترح التفكير بمجموعة الوحدة المجتمعية - الدولة. احد أهم أهداف هذه الدولة سيكون الاهتمام بتعدد الثقافات في داخلها وبإطار يسمح بحياة كريمة لكل مواطن فيها.

المساحة الجغرافية عدد من الوحدات المجتمعية- الدول سوية، وكل واحدة منها تقيم في داخلها نظاما تربويا خاصا، وتتحدث بلغتها، وتمارس عاداتها وتقاليدها الخاصة. يحتمل وجود مدارس تعلم اللغات العربية، العبرية، الأمهرية، الروسية أو أي لغة أخرى، وتحدد برامج التعليم في كل من هذه المدارس من قبل الوحدة المجتمعية- الدولة التي تشغلها.^(٥٨) للدولة السلطة بأن تمنع برنامج تعليمي (إن كان عنصريا مثلا) لكن ليس لها بأن تصادق على كل المناهج.

٥٨

تعليق ندى متى: الجزء الذي يتحدث عن الدولة المستقبلية ضعيف برأيي. من المهم التشديد على التعددية الثقافية، لكن هذا ليس البند الأهم في مسألة المواطنة والحقوق ضمن إطار دولة مستقبلية، بل السيطرة على الموارد، وسائل الإنتاج وما شابه. التشديد على الحاجة إلى حكم اشتراكي ديمقراطي قوي هو أمر مهم. الحكم الاشتراكي سيحل مشكلة المساواة بالأخص عندما نتحدث عن مجموع اللاجئين. إن الطموح برأيي لدولة ضعيفة في زمننا هذا، حيث المجتمع الرأسمالي لا يرحم، ليس هو الحل. نحن بحاجة لدولة قوية قادرة على حماية مواطنيها.

خلق مكان للتعددية الثقافية في الدولة لا يسمح فقط بإقامة حكم ذاتي من الناحية الثقافية لمجموعات يهودية وعربية كما نعرفها اليوم - بل أيضا يمكن من بيان تفكيك الوحدة الزائفة^(٥٩) القائمة اليوم، والمتمثلة في وحدة المواجهة بين الوحدة المجتمعية اليهودية، كدولة قومية، والوحدة المجتمعية الفلسطينية، كأمة / شعب بلا دولة قومية. في الوضع القائم تتوارى

٥٩

تعليق تومر غوردي: الوحدة المتخيلة باستخدام الضمير «نحن» أنتما من يبنينا ويديهما.

الفروق في داخل كل وحدة، الأمر الذي يترتب عليه عدم تمكن كل وحدة مجتمعية من التعبير عن ذاتها بشكل متساوي مع الوحدات المجتمعية المحيطة. المجموعة المسيطرة (في حالة القومية اليهودية- المجموعة الغربية الاشكنازية) تطغى على سائر المجموعات الأخرى باللون الأبيض، والمجموعات الأخرى مثل الأنثويين أو مهاجري العمل لا مكان لهم - لا مكان في الدولة كما نعرفها اليوم. وعليه، فإن فصل المواطنة عن القومية بواسطة فكرة الوحدة المجتمعية- الدولة متعددة تسمح بخلق مجموعات أخرى،^(٦٠) لن تُعرف من خلال المعايير القومية. يمكن مثلا أن تقوم فكرة الوحدة المجتمعية- الدولة بين

٦٠

تعليق سامي شالوم شطرييت: هل تضعون العربية أمام الحصان؟ وما هي الدولة التي ستسمح لكم بالوصول إلى هذا الوضع الديموغرافي الجديد؟

المزارعين أو الفنانين. بطبيعة الحال ستكون وحدات مجتمعية-دول تربطها بعضها ببعض علاقات قوية أو ضعيفة،^(٦١) وهذا سيفرض عليهم إعادة تشكيل وصياغة علاقاتهم الداخلية باستمرار.^(٦٢)

٦١

تعليق لينات بريكس-انفار: إن المصطلح «جماعة-دولة»، كما تعرفناه هنا، يفترض وجود هوية مشتركة (ثقافية، دينية أو وطنية) تشكل المجتمع وتحدد مضمونه. ترتبط المجتمعات بعضها ببعض من خلال شبكة متفرعة في داخلها تعيد تعريف/نسج العلاقات كل مرة من جديد، لكن المجتمع يحد ذاته يبقى مغلقا ومعرفا بشكل جيد. أعتقد أن فك المواطنة عن المكان الجغرافي المشترك، كما اقترحتهم، سيشارك إلى حد ما بعملية الانغلاق هذه. إن فصل مصطلح المواطنة عن «القومية» أو عن كل هوية محددة أخرى سيكون ممكنا من خلال ربطه بالمكان الجغرافي المنتسب إليه بالذات؛ حيث تبني المواطنة خلال أعمال الناس المشتركة في المكان الجغرافي المشترك، مع الاهتمام بالشأن المشترك. بهذه الطريقة تنتظم المعيشة المشتركة، وأيضا الاهتمام المشترك بوجود هذا النظام. هذه الأقوال لا تلغي إمكانية قيام مجموعات معينة بالالتفاف على ذاتها إن أرادت ذلك، لمدة معينة وفقا لرغبتها. أو تحديد وضع برامج تعليمية يشارك فيها أبنائها، إقامة منظمات عمالية، مؤسسات ثقافية وترك علامات خاصة في الجيز الجغرافي.

٦٢

تعليق تشارلز كايس: أعتقد أن المقطع الأخير، حول مبنى الدولة المستقبلية، لا حاجة لوجوده ولا يمت للموضوع بصلة، كما أنه سطحي أيضا. أنتم تتسرعون إذ تظنون أنه يمكن نشر نموذج مجتمع مستقبلي عادل، يختلف تماما عن المجتمع الحالي في صفحة واحدة.. هل هذا الغاية من إعادة اللاجئين، بمعنى أن إعادة هي الوسيلة إلى بناء مجتمع آخر؟ وإذا لم ننجح ببناء مجتمع آخر، فهل لا يتوجب إعادتهم؟ يوجد هنا خلط بين شيئين مختلفين تماما، إن مناقشة اللجنة على الأرض التي ستتجسد في المجتمع المستقبلي التي يقترح المؤلفان (البدلي لجنة الفلسطينيين التي عليهم التنازل عنها) تمس جدا هدف المقال.

المصالحة

كي يكون هناك نمط آخر من الحياة نحن بحاجة إلى اتفاق سياسي جديد، وإلى إقامة علاقات جديدة تعتمد على الثقة بين السكان- الناس الذي يعيشون هنا والذين سيصلون لاحقا إلى هنا. من أجل بناء مجتمع سليم يجب معالجة الجروح التي حدثت وتعمقت مع السنين أو خلال الستين سنة الأخيرة. يجب توفير حيز عام للتحدث عن الألم والإصغاء إلى قصص الضحايا ومرتكبي الانتهاكات والجرائم.^(٦٣)

٦٣

تعليق يوني أشبار: إن النموذج السياسي الذي بدأنا بوصفه مثير للاهتمام. أنا أشارككم الرأي بالتوجه الفكري الذي يبحث عن نموذج لتوزيع القوة وإعطاء استقلالية قصوى للفرد والجماعة. أنتما تقترحان الفصل بين حكم يتعامل مع الجوانب «الحيادية» للمجتمع (شوارع، إشارات ضوئية، بنى تحتية، إلخ) التي ستديرها هرمية إقليمية من المؤسسات الحكومية (دولة، مجلس محلي، بلدية، لجنة الحي، إلخ) وبين جوانب ذات علاقة بالدين، الثقافة، والهوية التي ستكون تحت نفوذ مؤسسات لا-إقليمية، العضوية فيها تطوعية، أي أن كل مواطن يختار أي سلطة يرغب في الانضمام إليها. هنالك إمكانيات عديدة، لكن العديد من المشاكل أيضا والتي يجب أن ن فكر فيها.



جانب من فعاليات إحياء الذكرى الـ ٦٢ للنكبة، رام الله ٢٠١٠ (تصوير: بديل)

المساواة؛ المساواة بين حق الشعب اليهودي في العيش في البلاد وبين حق الشعب الفلسطيني في العيش في البلاد نفسها، بمساواة كاملة في الحقوق.

اليهود والعالم أجمعه يجب أن يتحدوا وأن يعملوا دوماً كي لا تحدث محرقة أخرى، لا للشعب اليهودي ولا لأي شعب آخر، كي لا يجد اليهود، أو أبناء أي شعب آخر، أنفسهم مطاردين، وكي يحقق كل إنسان حقه في العيش حراً وباحترام. هذا هو المبدأ. يجب على اليهود أن ينفضوا عن هذه الصدمة النفسية، على الأقل في السياق الحالي، عن الخوف من تكرار محرقة أخرى أو أن يفكر شعب معين أو آخر في إبادتهم أو طردهم أو كراهيتهم. وإن لم يكن اليهود قادرين على ذلك، جدير على الأقل أن لا يطلب من الشعب الفلسطيني أن يدفع ثمن الصدمة التي لم يجد لها حلاً.

في نهاية الأمر، يحاول الكاتبان التخطيط لعملية عودة الفلسطينيين لنرى بأن هذا ممكن بطريقة أو بأخرى، والقول إنه عندما يتحقق هذا، لن يكون الوضع سيئاً للغاية بالنسبة لليهود. من يدعون بأن هذا ليس ممكناً هم من لا يقبلون المبدأ؛ حق العودة للشعب الفلسطيني. يجب أن نتحدث إليهم عن المبدأ وليس عن الحل.

من يقبلون حق العودة، وللأسف هم أقلية ضئيلة بين اليهود، ليسوا منزعين من السيورة، لكن جزءاً منهم قد ينزعج من النتيجة. هكذا يحاول الكاتبان رسم سيورة العودة، وهي أقل إثارة للاهتمام كما قلنا، وفي الوقت ذاته اقتراح طرق لمواجهة نتيجة تطبيق حق العودة، لطمأنة المعارضين الذين يخشون المستقبل، والذي ينبع من صدمة الماضي. هكذا يحاول الكاتبان اختراع مبدأ «لا لحق العودة، نعم للعودة» بحيث يتم إلغاء «حق العودة» كمبدأ يقف بحد ذاته.

مع هذا، بعض الكلمات عن السيورة التي يقترحها المؤلفان؛ يقترحان سيورة مشروطة، وكل اشتراط على سيورة طبيعية. وهكذا أرى أنا العودة- هو في نظري غير مرغوب فيه، في أقل تعبير. يشترط المؤلفان العودة بعدد من الشروط مثل «التنازل عن فلسطين الأسطورية»، تقييد حق الاختيار ورغبة معظم الشعب الفلسطيني الذي سيكون في البلاد بعد العودة، المصالحة بمعنى المسامحة على جرائم الحرب التي نفذت بحق الشعب الفلسطيني، العودة على مراحل وشروط أخرى إضافية.

ينقصني السؤال حول مكانة السكان الأصليين من عام ١٩٤٨ وأبنائهم، ومن طردوا قبل ذلك من قبل الحكم العثماني ومن قبل الانتداب البريطاني- يهودا أو عربيا على حد سواء. هل ستكون مكانتهم مساوية لمكانة «القادمين الجدد» في مسألة الإخلاء و«التنازل» عن الممتلكات والأراضي الفلسطينية التي منحتم إياها دولة إسرائيل بعد قدومهم إلى البلاد؟ هل، بالنسبة لأولئك القادمين الجدد، سيطبق الشرط الذي يقول بأن لن يتم إخلاء أي شخص عنوة من البيت الذي يعيش فيه، المقترح من قبل المؤلفان كأحد الأسس للدستور المستقبلي؟ لا يتطرق المؤلفان إلى مكانة «القادمين الجدد»، مقارنة بمكانة اللاجئين الفلسطينيين. إنهم نفس «القادمين» الذين شجعتهم دولة إسرائيل على مر السنوات من أجل القدوم إلى إسرائيل كحل من ناحيتها، للمشكلة الديموغرافية.

كما يكتب المؤلفان، ومن المعقول بأن هذا ما سيكون، عملية العودة ستتم على مراحل، وستستغرق وقتاً لاتمامها لذلك يجب التوصل إلى اتفاقات على مكانة مؤسسات الدولة القائمة، إذا بقيت أصلاً، خلال المرحلة الوسطى ما بين بداية العملية ونهايتها. يجب البحث في السؤال تحت أي حكم سينفذ.

عملية العودة، التخطيط والتنفيذ لها يجب أن يتم بالمشاركة، وعلى كل طرف أن يحاول «أن يحضر أرضيته»، من خلال وضع الحقائق والشروط، وإلغاء الرغبة وحق الاختيار لدى الطرف الثاني.

من المهم المحافظة على مبدأ المساواة في العملية وفي تطبيق الحياة المشتركة من خلال الدولة التي ستقوم. محاولة نزع الحق مسبقاً من الأغلبية وتحديد مستقبلها، مع الحفاظ على حقوق الأقلية، بنظري سيرسخ النزاع العربي الإسرائيلي، حتى مع عودة اللاجئين الفلسطينيين. لذلك لن يكون مناص من المساواة الكاملة ومن حكم الديمقراطية «بدون» الأغلبية، على العكس مما يقترحه المؤلفان على شكل دولة مجتمعات.

كبشر يفضل العيش معهم، يمكن عندها أن نأمل بحياة عادلة في البلاد. حياة اليهود كإقليمية في البلاد تسمح لهم بالاستمرار والعيش في حياتهم بشكل طبيعي كما كانوا معتادين، ولا يفترض أن يتغير مجرى الحياة في البلدات اليهودية بشكل جذري، وحتى لو حدث هذا، فإن هذا التغيير سيكون تدريجياً وبالواقعة. ضمن هذا الفهم، يمكن لليهود أن يستمروا بالعيش، والإنتاج، والعمل، والتحدث باللغة العبرية، وأن يتعلموا تاريخهم وأن ينمو ثقافة عبرية يهودية.

الفلسطينيون من ناحيتهم ملزمون بالتخلي عن تحقيق حلم الجنتة الضائعة.^(٦٨) فلسطين الأسطورية التي فيها كل شيء رائع لن تعود إلى الحياة مجدداً، وستبقى في عالم الذكريات والشوق فقط. الحياة المشتركة في البلاد بالنسبة للفلسطينيين

٦٨

تعليق تومر غوردي: نفس الفكرة مرة أخرى. أنتم تناديان بتفكيك الوحدة المفترضة وهي نفس الوقت تحاولان خلقها من جديد؛ أرض إسرائيل هي أشبه بالأسطورة لمجموعة في المجتمع الإسرائيلي تتمتع بامتيازات خاصة.

معناها العيش مع المحتل، مع من طردوا معظم أبناء شعبهم. هذا تحدي عظيم للذي تم احتلاله،^(٦٩) والذي يفضل بكل بساطة أن يختفي من احتله. وهذا لن يحدث. يحتمل أن يكون هناك يهود، بالأخص من أصل أوروبي الذين لن يتمكنوا من التأقلم مع

٦٩

تعليق سلمان أبو ستة: من الواضح أنكم كتبتما نصاً رأى النور بعد تفكير عميق. وبأنه ينبع من دوافع حقيقية تسعى لمعالجة قضية اللاجئين. من الواضح أن الموضوع متعدد الأبعاد وأنه يحتاج إلى تفكير عميق. حق العودة قابل للتطبيق، وفي الواقع فإن تطبيقه أسهل مما هو عليه الأمر في حالات أخرى مثل كوسوفو، البوسنة أو جنوب أفريقيا.

باختصار شديد، يجب أولاً أن نحدد من أي أطراسيتم تطبيق العودة: ١. بالتنازل الطوعي عن الصهيونية (كما في حالة جنوب أفريقيا) ٢. بالإكراه من قبل الأمم المتحدة وقوات الناتو (كما في حالة البوسنة) ٣. بالحرب العالمية الثانية (كما في ألمانيا النازية)؟

بالنسبة للتفاصيل الفنية المتعلقة بحق العودة، لدينا معلومات وافرة حول المسألة ومعلومات أخرى نبحث فيها الآن. إن مسألة تأقلم الأجيال الجديدة في أماكن جديدة هو تحدي مهم، لكنه ليس مستحيلاً.

أنا بنفسني رأيت تغيرات مهمة تم فيها استيعاب العديد من الناس في دول مثل الأردن، الكويت ومصر. بعد نفي طال ستين عاماً، ناهيك عن الترحال اللا-نهائي، سيكون الفلسطينيون جاهزين أكثر للتأقلم. كما أن الروابط العائلية القوية التي ما زالت موجودة في مخيمات اللاجئين وفي أماكن أخرى ستساعد كثيراً في هذه السيرة.

الوضع الجديد غير الصهيوني، وسيفضلون استغلال جوازات السفر التي يحملونها للانتقال إلى مكان آخر، لكن مع هذا سيبقى الكثيرون غيرهم - منهم من ليس له وجهة يقصدها، أو ليس لديه القدرة على القيام بذلك. حسب رأينا، فمن رغبة تحقيق الجنتة

٧٠

تعليق مايك كيفان: لهذا السبب يجب أن تشمل، حسب اعتقادي، عملية المصالحة:

١. عملية يتعلم الفلسطينيون من خلالها عن تاريخ اليهود. لن يكون في ذلك غضران للصهيونية أو تفهما لأعمالها، لكنها ستتمكن من فهم الحركة الصهيونية من خلال سياق معاناة الشعب اليهودي، عندها ستفهم الصهيونية على أنها غلطة أخلاقية ارتكبها شعب مصدوم.
٢. من المهم برأيي أن تشمل عملية المصالحة الاعتراف بذنوب الطرفين. فبينما ستميل كفة الاتهام جهة الإسرائيليين أكثر من الفلسطينيين، سيكون من المهم الإدراك بأن الفلسطينيين لم يتصرفوا دائماً وكأنهم ملائكة.

في عالم الواقع أكبر بكثير من ثمن التنازل عنها.^(٧١) حقا، في عالم الواقع يجب الأخذ بعين الاعتبار تغييرات كبيرة حصلت في البلاد منذ النكبة، لكن هذه التغييرات ليس تغييرات للأسوأ فقط.

٧١

تعليق تومر غوردي: هذه المقولة إشكالية وقابلة للمعارضة والظعن. ما الذي تقولونه؟ دعونا نقوم بتجربة لا ندرك أبعادها ولم نأت على ذكر أخطارها هنا في النص، في حين ان الخطر موجود، وأنه ليس نتاج خيال أناس يخافون فقط؟ وإذا فشلت هذه الفكرة، هل يهرب من هنا أولئك الذين يحملون جوازات سفر أوروبية أو ذوي العلاقات في الجامعات، في البورصات؟ ومن سيدفع الثمن، الناس العالقون هنا؟ هذا يعني عملياً ان هذه التجربة ستكون على حسابهم هم.



جانب من نشاط لجمعية "زوخروت" لاهياء ذكرى النكبة، اللد (تصوير: زوخروت، ١١ حزيران ٢٠٠٥)

مثلاً، هل يجب حقا أن أختار وحدة مجتمعية- دولة واحدة تعكس هويتي ومصالحي برمتها؟ هل هناك بالضرورة علاقة بين اللغة التي أتحدثها أو الدين الذي أعتنقه وبين القيم التي أؤمن بها أو المصالح الخاصة بي ضمن إطار وحدة مجتمعية أو مجموعة مهنية معينة؟ هل يمكنني، إذن، أن أكون عضواً في عدد من الوحدات المجتمعية- الدولة المختلفة، أو الانتقال من واحدة إلى أخرى كما يحلو لي؟ ما العمل عندما يكون هناك تناقض بين قوانين مدنية لجماعة معينة أنا عضو فيها وبين أخرى؟ إن التداخل بين سلطات حكم متوازية يخلق تناقضات وتوترات؛ مثلاً لو كان بوسعي أن أكون تابعاً لسلطتين محليتين في الوقت ذاته.

لذلك فإن الاتجاه الذي أميل إلى تبنيه، بصفتي ليبرالي رأسمالي، هو البحث عن توازن بين الدوائر الثلاث؛ المجتمع- الدولة والمجتمع المدني، - السوق الحرة. هناك علاقة تبعية متبادلة بين الدوائر الثلاث وكذلك علاقة إشراف ورقابية. إذن ليس من المفروض أن يشمل التجمع المدني كافة مجالات الحياة الخاصة بالجماع، بل أن يركز على تطبيق شؤون معينة وتقوم الفكرة على الحدود بين الدوائر الثلاث.

على هذا النحو يمكنني أن أكون عضواً في جماعة النقابة المهنية خاصتي، في جماعة مجموعة أهال أقامت مدرسة لأولادها، في حزب سياسي، في لجنة بيت، إلخ، بحيث لا يكون هناك بالضرورة تداخل بين الجماعات المختلفة وكل واحدة تعمل في مجال مختلف. في مجال القانون أيضاً، يمكنني اليوم أن أطلب استئنافاً أو وساطة خارج المحكمة في حال كان الاحتكم إليه مقبولاً على الطرف الآخر ولذلك ليس من الصعب تخيل شكاوى مدنية توجه إلى المحكمة المدنية أو الشرعية. في تركيا هناك اليوم فصل مشابه بين الجهاز القضائي الإسلامي وبين القانون المدني العلماني الذي لا أعرف عنه ما يكفي، لكن ربما يمكن التعلم منه.

الشيء الأكد هو أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب التفكير فيه بشكل مبدع في الموضوع، لكنني سأكون بالطبع فضولياً لسماع تطوير لفكرتكم. ربما يكون ما وصفته هنا هو بالتقريب ما قصدتم، إذك أعتذر على عدم الفهم. ملاحظة أخيرة في الموضوع. المجال الذي يشكل التحدي الأكبر في نظري هو صلاحيات التخطيط، البناء، وتقسيم الموارد (الأرض، الماء، الطاقة...)، هذه هي المواضيع التي من الصعب إنزالها إلى مستويات منخفضة ويجب أن نفكر بنظم تمنع سياسة تمييز من قبل مؤسسات الدولة فيها.

أحد النماذج المثير للاهتمام والتي نحتاج إلى المزيد من التفكير فيه لثلاثه مع واقعنا هنا في المنطقة، هو نموذج لجان الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، والتي تم الاستعانة بها كمحاولة أولى للتمييز بين الحقيقة، وما يجب تحمل المسؤولية، وماهية العقوبة اللازمة. من ناحية، يمكن أن نقول بالنسبة لحرب عام ٤٨، أو ٦٧ أو حتى إلى القصف الأخير على غزة بأنه نتيجة لمشاعر المجتمع في ذلك الوقت وأنه مسؤولية أناس أفراد، وأنه لا يمكن اتهام قائد أو وزير معين، لأنهم بانفسهم عملوا وفقاً لثقافة الجمهور التي منحت لهم. مع هذا، إذا قلنا بأننا جميعاً مذنبون، فكاننا نقول بأنه لا يوجد مذنبون فعلياً، وأشد من هذا، بأنه لا يمكن تحميل المسؤولية لأحد. لهذا السبب، يبدو لنا نموذج جنوب أفريقيا مثيراً للاهتمام. من خلال لجان الحقيقة والمصالحة، تكون الحقيقة أمر ضروري، حيث يتحدث الضحايا عن قصصهم، وعلى مركبي الانتهاكات والجرائم أيضاً أن يروا قصصهم بصورة علنية، حيث أن مسألة العلنية هنا نوع من العلاج،^(٧٢) ليس فقط لمن يصرحون بها، إنما أيضاً بالنسبة للمجتمع ككل.^(٧٣)

٦٤

تعليق تومر غوردي: أووووووف. هذا مزيج من فلسفة «النيو-ايدج»، (الإغراق في الحداثة) والنظريات/الأفكار الحالية.

٦٥

تعليق سامي شالوم شطري: في النهاية يبقى هذا مجرد كلمات، يا سلام يا سلام... يا عيني يا ليلي!

ما جدوى هذا الأمر؟

مع الانتهاء من عرض الأفكار الأولية حول إمكانية العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، وبدلاً من كتابة تلخيص، بهمنا أن نجيب على سؤال لماذا نعتقد أن العودة هي أمر مُجدي. للإجابة نبدأ بالإشارة إلى التنازلات التي تتطلبها عودة اللاجئين الفلسطينيين من كل طرف.

٦٦

تعليق مايك كيفان: ليس على السيادة إنما على السيادة الحصرية. سيظل اليهود مواطنين وسكان في الدولة، ربما قصدتم، عندما ينتهي التفوق اليهودي.

يتنازل اليهود عن السيادة،^(٧٤) إدامة السيطرة / الهيمنة الحصرية على البلاد وعن سياسة ضمان تحقيق الأغلبية اليهودية. بعد مرور أكثر من مئة سنة على سيطرة الفكر الصهيوني على نشأة اليهود في البلاد، وعلى بلورة نظامهم الاجتماعي، فإن الأمر يحتاج إلى مجهود وجراة غير بسيطين. في حال عودة اللاجئين، سيتحول اليهود إلى أقلية في البلاد. ستتغير إسرائيل كدولة يهودية^(٧٥) بشكل تام حتى أن تعريفها الحالي لن يكون له أي معنى في المستقبل. لن يتمكن اليهود من تحديد مستقبلهم ومستقبل الفلسطينيين بشكل حصري. وكأقلية في دولة ديمقراطية سيحظون بحقوق - لكن بقيود عديدة أيضاً.

٦٧

تعليق مايك كيفان: هذا صحيح في حالة الدولة الواحدة. لكن يجب الالتفات إلى أن اليهود سيقنون أغلبية في أماكن معينة.

إن ما جدوى هذا الأمر؟ برأينا، هذا الوضع، الذي يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم سيمكن اليهود، لأول مرة منذ بداية الصهيونية، أن يعيشوا في البلاد ويستقروا فيها ليس باعتبارهم أصحاب السيطرة الحصريين، أو كاحتلين أو كمن يحملون بعودة صهيون الأسطورية.

باختفاء مقولة "أرض إسرائيل" كأسطورة^(٧٦) وتحولها إلى كيان سياسي، تنشأ فرصة اليهود الحقيقية - وهذه هي المفارقة- "للوصول" إلى البلاد، بمعنى أن يحطوا فيها، أن يتعرفوا على تاريخها عن قرب، ويعرفوا طبيعتها الجغرافية، ويدركوا التركيب السكاني الخاص بها. فقط عندما يعترف اليهود بالفلسطينيين الذين يسكنون هنا، وبالذين طردوا من هنا،